

تعليقات

آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله

على

الأسئلة التي وجهت

لآية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي

تعليقات

آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله

على

الأسئلة التي وجهت

لآية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي

إعداد

المكتب الإعلامي / قم

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



عنوان المكتب الإعلامي

إيران - قم : ص . ب : ٣٤٦٦ / ٣٧١٨٥

الهاتف : ٧٤٠٢٩٨ - الفاكس : ٧٣٩٨٠٥ (٠٠٩٨٢٥١)

E- mail : fikr2000@ayna.com

مكتب بيروت

Lebanon - Beirut - P.O. BOX25/38

صفحة البيانات

www. Bayynat. Org. LB

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين
وأصحابه المنتجبين وعلى جميع أنبياء الله المرسلين .

إن مسألة الحقيقة والإطلاع عليها والوقوف على مضامينها
تبقى هي الفيصل الذي يترقب المؤمن أن يقف عنده ، ويسجل
موقفه ورؤاه طبقاً له ، حتى يستطيع أن يكون على بصيرة بما
يجيب الله عليه يوم يُسأل عما فعل وعما قال (وما يلفظ من قولٍ
إلا لديه رقيب عتيد) .

ولا شك أن الفيصل الأساس والمسافة الثابتة بين الحق والباطل
هي أربعة أصابع ، أي أن الباطل أن تسمع ، والحق أن ترى .
وانطلاقاً من المسؤولية الشرعية الملقاة على عاتقنا في وضع
المؤمنين في صورة الواقع الذي قد شوّش عليه ، ونُقل مبتوراً أو
بصورة مشوشة ، وأحياناً يُنقل على خلاف واقعته ، كما أننا
ومن منطلق تقديم الحقيقة كما هي ومن لسان صاحبها ، نضع
هذا الكراس بين يدي القارئ الكريم .

أما موضوع هذا الكراس فهو عبارة عن أسئلة وُجّهت الى سماحة الشيخ الميرزا جواد التبريزي تتضمن نقل بعض الكلمات التي صدرت من سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله دام ظله ، ويُجيب عليها سماحة الشيخ التبريزي .

وبعد إطلاع سماحة السيد فضل الله على تلك الأجوبة ، قام سماحته بالتعليق عليها من أجل توضيح الحقيقة وبيانها لمن كان همّه الحق ومعرفته ، والإطلاع عليه .

وعلى هذا الأساس قمنا بإعادة طباعة أجوبة سماحة الشيخ والتعليق الصادر من سماحة السيد عليها ، آمليّن من الله سبحانه وتعالى أن نكون قد وفقنا لخدمة دينه القويم والمساهمة في خلق الرؤى الحقيقية لساحتنا الإسلامية ، والعاقبة للمتقين .

المكتب الإعلامي — قم المقدسة

رجب الأغر — ١٤٢١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله الطيبين وأصحابه المنتجبين وعلى جميع أنبياء الله
المرسلين .

بسمه تعالى

سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الأعلى الميرزا جواد
التبريزي دام ظله الشريف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد تقديم وافر الإحترام والتقدير لسماحتكم ، وبعد الابتهاال
الى العلي القدير أن يديم ظلكم الوارف على رؤوس المؤمنين،
نأمل أن تتفضلوا بالإجابة على الإستفتاءات المدرجة أدناه ولكم
الأجر والثواب ..

العصمة :

س ١: ما رأي الشارع المقدس وعقيدة أهل بيت العصمة
والطهارة بالمقولة التالية المتعلقة بالحديث عن آية (قال رب
اغفر لي ولأخي) وما هو حكم من يقول بها وهل أن هذه
المقولة تتفق مع عقيدة العصمة الإمامية : (ولكننا قد لا نجد
مثل هذه الأمور ضارة بمستوى العصمة ، لأننا لا نفهم المبدأ

بالطريقة الغيبية التي تمنع عن الإنسان مثل هذه الأخطاء في تقدير الأمور ، بل كل ما هناك أنه لا يعصي الله في ما يعتقد أنه معصية ، أما أنه لا يتصرف تصرفاً خاطئاً يعتقد أنه صحيح مشروع ، فهذا ما لا نجد دليلاً عليه ؛ بل ربما نلاحظ في هذا المجال أن أسلوب القرآن في الحديث عن حياة الأنبياء ، ونقاط ضعفهم يؤكد القول بأن الرسالية لا تتنافى مع بعض نقاط الضعف البشري من حيث الخطأ في تقدير الأمور).

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، إن الخطأ في تقدير الأمور مع الاعتقاد بالصحة ليس موجباً للمعصية حتى يكون مورداً للغفران مع أن الآية المباركة صرّحت بطلب الغفران مما يدل على أن موردها أمر لا ربط له بالخطأ في تقدير الأمور ، فالمراد بالآية المباركة هو صدور بعض الأمور التي لا تتناسب مع مقام النبي كفرار يونس عليه السلام من قومه وإن لم تكن مخالفة لنهي صادر من الله تعالى فيكون صدورها موجباً لطلب الغفران من الله تعالى من باب أن حسنات الأبرار سيئات المقربين ، وأما ما ذكره في السؤال فهو فاسد لجواز خطئه في إصدار الأمر عن الله تعالى مع عدم صدوره واقعاً ولا يسع المقام للتفصيل بأكثر من المذكور والله العالم .

تحليل السيد فضل الله : في مقام التعليق على كلامنا (إنَّ

الرسالية لا تتنافى مع بعض نقاط الضعف البشري من حيث الخطأ في تقدير الأمور) قلتم (أما ما ذكر في السؤال فهو فاسد ، لأننا لو جوزنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخطأ في تقدير الأمور ، لم يحصل الوثوق بأوامره ونواهيه لجواز خطئه في إصدار الأمر عن الله تعالى ، مع عدم صدوره واقعاً) .

ويرد على هذا القول : بأن الحديث كان وارداً في قصة موسى عليه السلام مع أخيه هارون عليه السلام عندما أخذ برأس أخيه يجره إليه وهذا الفعل يتعلق بالموضوعات الخارجية، وليس ناتجاً عن أمر إلهي . وقد دل الدليل العقلي على امتناع الخطأ في التبليغ لا في غيره — كما ذكرتم — وذكر أيضاً سيدنا الأستاذ السيد الخوئي (قده) في جوابه على سؤال ورد في كتاب (منية السائل) حيث قال : (القدر المتيقن من السهو الممنوع على المعصوم هو السهو في غير الموضوعات الخارجية) لذلك لا يصلح كلامكم لأن يكون نقضاً لما قلناه ودعوى بفساده ، كما ذكرتم في الرد .

يهودون بالحق

س ٢ : ما هو الحكم في المقولة التالية التي أطلقت في تفسير الآية الشريفة : (ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق

وبه يعدلون) ، وما حكم من يقول بها من وجهة نظر عقيدة أهل البيت عليه السلام ، فقد قال قائل بعد أن عرض لرأي العلامة الطباطبائي في كون الهداية بالحق والعدل بالحق لم يتيسر لغير النبي والإمام ، قال : (ان وصف هؤلاء القوم بأنهم يهدون بالحق وبه يعدلون لا يفرض العصمة في كل أقوالهم وأفعالهم ، بأن لا يقعوا في الخطأ في شيء من ذلك، بل يكفي في صدق هذا الوصف أن يكون الحق هو المنهج الذي يسرون عليه ، والقاعدة التي ينطلقون منها ، في مسيرة الهداية والعدل ، بعيداً عن كل التفاصيل التي يمكن أن يقع الخطأ في تطبيقاتها العملية ..

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، إن المستفاد من الآية المباركة أن هناك أفراد من قوم موسى يهدون الى الحق ويطبقون العدل الذي أمر الله به ، ولا دلالة فيها على امتناع صدور الخطأ عنهم الذي هو أمر ملازم للعصمة والطهارة من الذنوب نعم الأنبياء من نسله وأمتة معصومون من الخطأ لما ثبت من الأدلة الأخرى على ذلك لا من جهة دلالة الآية المباركة على عصمتهم والله العالم .

السيد فضل الله : لا تعليق .

عصمة الأنبياء عليهم السلام^١ :

س ٣ : ما رأيكم في مقولة من قال في عصمة الأنبياء ما يلي وما حكم الشارع المقدس في عقيدته ؟ .. قال : (إن من الممكن — من الناحية التجريدية — أن يخطئ النبي في تبليغ آية أو ينساها ، في وقت معين ، ليصحح ذلك ويصوبه بعد ذلك ، لتأخذ الآية صيغتها الكاملة الصحيحة .

ثم قال معترضاً على العلامة الطباطبائي (رض) في كلامه عن عصمة النبي في تبليغ رسالته : التي لا تتم إلا مع عصمته عن المعصية وصونه عن المخالفة (الميزان ٢ ، ١٣٧ من الطبعة الجديدة) قال : (ولكن قد ينطلق الفعل — من الإنسان — على أساس الواقع العملي الذي قد يتحرك فيه من خلال أوضاعه الشخصية الخاضعة لبعض النزوات الطارئة بفعل الضغوط الداخلية أو الخارجية ، الحسية والمعنوية ، فيترجع عنها لمصلحة المبدأ الذي كان قد بيّنه للناس من موقع الوحي ونحوه، تماماً كما هي الحالة الجارية في سلوك المصلحين والرساليين — حتى الاتقياء منهم — في انحراف خطواتهم العملية على الخط الرسالي .. الخ ؟؟

^١ راجع (بحث حول العصمة) في الملحق رقم (١)

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، إذا أمكن خطأ النبي في تبليغ آية أو نسيانها جاء احتمال الخطأ والنسيان في تصحيحه بعد ذلك أيضاً وهذا مستلزم لبطلان النبوة لاستلزامها العصمة كما يدلّ عليه قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى) .

وأما الشق الثاني من المقال فهو باطل لأن مقتضى عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يتصدى ولا يسعى لأي عمل إلاّ إذا كان مطابقاً للوظيفة الشرعية ولا يصدر منه أي أمر أو نهى إلاّ إذا كان مطابقاً للوحي كما هو مفاد الآية المباركة (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين) والله العالم .

تحليق السيد فضل الله: إن السائل الذي سأل هذا السؤال حول العصمة لم ينقل الكلام الموجود في تفسير (من وحي القرآن) — بدقة — فقد كنت في مقام مناقشة العلامة الطباطبائي (قدس) حول استدلاله على العصمة عن الخطأ في التبليغ وحي الرسالة بقوله تعالى (فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) [البقرة: ٢١٣] الى قوله (فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه) [البقرة: ٢١٣] .

وقد قال العلامة الطباطبائي : (فإنه ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى إنما بعثهم بالتبشير والإنذار وإنزال الكتاب ليبينوا للناس الحق في الاعتقاد والحق في العمل) الى آخر كلامه ..
وكان تعليقي على هذا الكلام لبيان خطأ الإستدلال لا لبيان خطأ الفكرة وهي ضرورة العصمة في التبليغ بالدليل العقلي ، وهذا نص كلامي المكتوب في تفسير (من وحي القرآن) على الشكل التالي :

(ونلاحظ على ذلك ان ما ذكره لا يلزم ما ذكره من العصمة عن الخطأ في التبليغ . فالحديث عن (هداية الناس الى حق الاعتقاد وحق العمل) . كما أن الحديث (عن ان الله إذا أراد شيئاً فإنما يريده من طريقه الموصول إليه من غير خطأ ، وإذا سلك بفعل الى غاية فلا يضل في سلوكه) ..

إن هذا لا يقتضي إلا أن يصل الوحي الى الناس لهدايتهم كاملاً غير منقوص ، وهذا هو الذي يؤكد وصوله من طريقه من غير خطأ ، ولا ملازمة بين ذلك وبين العصمة ، فإن من الممكن — من الناحية التجريدية — (والمقصود بها من ناحية الشيء في نفسه بقطع النظر عن الأدلة الأخرى) أن يخطئ النبي في تبليغ آية أو ينساها في وقت معين ، ليصحح ذلك ويصوبه بعد ذلك ، لتأخذ الآية صيغتها الكاملة الصحيحة .

وإذا قيل : إن احتمال الخطأ والنسيان إذا كان وارداً في الحالة الأولى ، فهو موجود في الحالة الثانية ، مما يؤدي الى فقدان الأساس الذي يحصل من خلاله الإيمان بواقع الآية في الوحي المنزل ، فلا يصير الإنسان الى يقين بذلك .

فإن الجواب : هو أن من الممكن تقديم القرائن القطعية في الحالة الثانية ، التي تؤدي الى اليقين ، تماماً كما قيل في مسألة سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم — في رأي الشيخ الصدوق — على أساس بعض الروايات التي أوضح فيها القضية من دون لبس بالطريقة التي اقتنع فيها الناس بأن المسألة كانت سهواً — كأبي سهو آخر مما يحدث للناس — لو صححت الرواية .

إن قضية الغرض الإلهي في وصول الوحي الى الناس لا يستلزم إلا الوصول في نهاية المطاف من غير خطأ ، ولكن لا مانع من حدوث بعض الحالات التي يقع فيها الخطأ ، ولكن لا يستمر بل لينقلب الى صواب تؤكد القرائن القطعية التي توحى بالحقيقة في وجدان الإنسان) .

من الواضح ان الكلام الذي عرضته في التفسير ، كان جارياً على أساس عدم تمامية الاستدلال ، لا على أساس إنكار العصمة في التبليغ التي نؤكدّها ، بالإضافة الى العصمة في غير التبليغ ، بدليل أن الله أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليغيّر العالم

فكريا وعمليا على أساس الحق ، فلا يمكن أن يعرض الباطل لذاته .

أما النقطة الثانية : وهي مناقشة العلامة الطباطبائي في كلامه عن عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تبليغ رسالته ، فهي كالأولى واردة في بيان عدم تمامية دليله لا على إنكار العصمة .

وفي هذا المجال ورد في تفسيرنا (من وحي القرآن) ما يلي:
يقول العلامة الطباطبائي : يمكن تتميم دلالة الآيتين على العصمة من المعصية أيضا ، بأن الفعل دال كالقول عند العقلاء ، فالفاعل لفعل يدل بفعله على أنه يراه حسنا جائزا كما لو قال : إن الفعل الفلاني جائز . فلو تحققت معصية من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يأمر بخلافها ، لكان ذلك تناقضا منه ، فإن فعله يناقض حينئذ قوله ، فيكون حينئذ مبلغا لكلا المتناقضين . وليس تبليغ المتناقضين بتبليغ للحق ، فإن المخبر بالمتناقضين لم يخبر بالحق لكون كل منهما مبطلا للآخر ، فعصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تبليغ رسالته لا تتم إلا مع عصمته عن المعصية وصونه عن المخالفة كما لا يخفى . وكان تعليقنا على كلامه قد ورد في التفسير على الشكل الآتي :

ونلاحظ على ذلك : أن ما ذكره من دلالة الفعل على نهج
دلالة القول صحيح — ناحية المبدأ — وذلك في الحالة الطبيعية
للتعبير الإنساني بواسطة الفعل .

ولكن قد ينطلق الفعل من الإنسان على أساس الواقع العملي
الذي قد يتحرك فيه من خلال أوضاعه الشخصية الخاضعة
لبعض النزوات الطارئة بفعل الضغوط الداخلية أو الخارجية ،
الحسية والمعنوية ، فيترجع عنها لمصلحة المبدأ الذي كان قد
بينه للناس من موقع الوحي أو نحوه ، تماماً كما هي الحالة
الجارية في سلوك المصلحين والرساليين — حتى الأتقياء منهم
— في انحراف خطواتهم العملية عن الخط الرسالي أو
الإصلاحي أو التقوائي ، بشكل طارئ لا يتحول الى إصرار ،
على هدى ما جاء في القرآن الكريم (إن الذين اتقوا إذا مسّهم
طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون) [الأعراف :
٢٠١] ، أو على ما حدثنا الله به عن آدم عليه السلام في
معصيته ولو كان ذلك على طريقة عصيان الامر الإرشادي ، ثم
توبته بعد ذلك فإنّ مثل هذا لا يوحى بالتناقض ، لأنّ الفعل لم
يتحرك في أجواء الدلالة التعبيرية عن الفكرة التي عبّر عنها
القول ، لأن مقامه ليس هذا المقام ، وفي هذه الحال ليست هناك
طريقة عقلانية في موضوع الدلالة .

إننا نتصور أن هذا الأسلوب الاستدلالي في تقرير العصمة في القول والفعل لا يملك القوة في الاستدلال من خلال المناقشات المذكورة وغيرها ، فلا بد من اللجوء الى أدلة أخرى قد يكتشف الإنسان فيها أن النبوة حدثٌ غير عادي في معنى الرسالة ، لأنها حركة إلهية في هداية البشرية الى الله وتغيير الحياة على صورة أخلاق الله ، مما يفرض إنساناً يعيش الرسالة في عمقه الروحي ، وتأمله الفكري ، وأخلاقه العظيمة في صدقه مع ربه ونفسه ومع الناس ، وأمانته في ماله ودينه وإنسانيته .. بحيث تكون الرسالة التي يحملها جسداً يتحرك ، ويكون الجسد رسالة تفتح على الله وعلى الإنسان والحياة في اتجاه التغيير .

إن هذا الدور التغييري ، الذي يستهدف تغيير الإنسان بالكلمة والقوة بحاجة الى الإنسان - الصدمة الذي يصدم الواقع الفاسد بكل قوة الأمر الذي يفتح فيه اللطف الإلهي على إعطاء المزيد من القوة الروحية والأخلاقية والفكرية والعصمة العملية لهذا الإنسان .. سواء أكان ذلك بالطريقة التي يبقى فيها عنصر الاختيار له لسلوك الاتجاه المضاد أم كان بطريقة أخرى ، لا يبقى فيها له ذلك العنصر ، لأن القضية هي حاجة البشرية الى الشخص المعصوم بشكل كامل .

أما قضية الثواب وعلاقتها بالاختيار ، فهي مسألة لا تعقيد فيها لأنها — في جميع الأحوال — تفضل من الله عز وجل ، حتى رأينا البعض يتحدث عن الاستحقاق بالتفضل .

إننا نعتقد أن العصمة ترتبط في طبيعتها بالدور الذي تتمثل فيه النبوة في حركة الإنسان والحياة على أساس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو صورة الحق تماماً كما هي الشمس صورة النور ، فهو حق كله ، ونور كله ، فمن كان هو الحق في ذاته فكيف يمكن أن يزحف الباطل إليه في الفكر والعمل .

لذلك لابد من دراسة الموضوع بطريقة أكثر عمقاً مما تداوله علماء الكلام الذي رأينا بعض ملامحه في تفسير الميزان . وفي الختام ، هل تجد في هذا الكلام تشكيكاً في العصمة أو تأكيداً لها ، وهل يبقى لجوابكم عن السؤال موقع أمام هذا الكلام!

إن مشكلة البعض أنه ينقل الكلام على طريقة القائل :

ما قال ربك ويل للأولى سكروا

بل قال ربك ويل للمصلين

إنني أحب — يا شيخنا الجليل — أن تسألوا أي شخص عن مصدر الفكرة ، وعن تمامية الكلام ، قبل الجواب عليه ، بما قد يوحي بأن المتكلم لا يوافق على العصمة في التبليغ ، مما لا

يمكن أن ينكره مسلم فضلاً عن شخص يتبع خط أهل البيت عليهم السلام .

إن مناقشة دليل أو دليلين على المطلوب ، لا يدل على مناقشة الفكرة — بالذات — لأن من الممكن الاستدلال عليه بدليل آخر ، كما هو المعروف بين العلماء الذين قد يناقشون أغلب الأدلة على المطلوب ، دون أن يعني ذلك رفضهم له ، لأنهم يؤكدونه بدليل آخر .

أولي الأمر

س ٤ : ما هو رأيكم الشريف في من يقول معلقاً على آية أولي الأمر [النساء : ٥٩] في معرض تعقيبه على رأي علماء الشيعة الإمامية الذين قالوا : (ان المراد بهم الأئمة الاثنا عشر المعصومون) .. قال : إن الأمر بالإطاعة لا يفرض دائماً عصمة الشخص المطاع ، بل ربما يكون وارداً في مجال التأكيد على حجية قوله ، كما في الكثير من وسائل الإثبات التي أمرنا الله ورسوله بالعمل بها والسير عليها ، في الوقت الذي لا نستطيع التأكيد بأنها تثبت الحقيقة بشكل مطلق ، وكما في الكثير من الأحاديث التي دلّت على الرجوع الى الفقهاء الذين قد يخطئون وقد يصيبون في فهمهم للحكم الشرعي ؛ وذلك إنطلاقاً من ملاحظة التوازن بين النتائج الإيجابية التي

تترتب على الاتباع لهم ، وبين النتائج السلبية ، وعلى ضوء هذا فإننا لا نستطيع اعتبار الأمر بالطاعة دليلاً على تعيين المراد من أولي الأمر بالمعصومين ، بعيداً عن الأحاديث الواردة في هذا المجال.. ثم قال : ان من الممكن السير مع الأحاديث التي تنصّ على ان المراد من أولي الأمر الأئمة المعصومين مع الإلتزام بسعة المفهوم ، وذلك على أساس الأسلوب الذي جرت عليه أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام في الإشارة الى التطبيق بعنوان التفسير ، للتأكيد على حركة القرآن المستقبلية في القضايا الفكرية والعملية الممتدة بامتداد الحياة .. الخ ؟

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، إن الأمر الوارد في إتباع الفقهاء والعلماء والأخذ بحديث الثقة من الرواة أمر إرشادي لحجية قولهم فلا بد من تقيده عقلاً بصورة عدم العلم بمخالفته للواقع فإن جعل شيء طريقاً للواقع إنما هو في فرض احتمال مطابقته للواقع .

وأما الأمر المذكور في الآية فهو أمر مولوي نفسي وحيث إنه لا يعقل إطلاق الأمر وشموله لصورة أمر النبي وأولي الأمر بما فيه مخالفة لأمر الله كان مقتضى إطلاق بإطاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأولي الأمر هو عصمة الشخص

المطاع مطلقاً فيكون المراد بأولي الأمر هم الأئمة المعصومون عليهم السلام والله الهادي سواء الى السبيل .

تحليل السيد فضل الله : ما قلناه هو أن الأمر بالإطاعة في

ذاته ، سواء أكان إرشادياً أو مولوياً ، لا يدل بحسب مضمونه على العصمة ، لكفاية كون الشخص حجة على التكليف من حيث هو فقيه أو نحو ذلك ، لأنّ المسألة إذا كانت بلحاظ قبح الأمر بإطاعة من كان في معرض المخالفة للواقع — كما جاء في كلام ابن قتيبة — فقد ثبت بطلان ذلك وعدم قبحه ، وإذا كانت بلحاظ آخر فما هو ؟

لهذا فإن الآية لا تدل على العصمة ، وعلى أن المراد بأولي الأمر هم الأئمة المعصومون عليهم السلام إلاّ بلحاظ الأخبار الواردة في الموضوع ، وهي كثيرة .

حامل التربية في شخصية الزهراء عليها السلام^١:

س هـ : ما رأيكم فيمن يقول عن الزهراء عليها السلام وطبيعة ذاتها الشريفة وكذا عن السيدة زينب وخديجة الكبرى ومريم وامرأة فرعون عليهن السلام ، ما نصّه : (وإذا كان

^١ راجع ملحق (٢) : هل الزهراء عليها السلام امرأة غير عادية ؟

بعض الناس يتحدث عن بعض الخصوصيات غير العادية في شخصيات هؤلاء النساء ، فإننا لا نجد هناك خصوصية إلا الظروف الطبيعية التي كفلت لهن إمكانيات النمو الروحي والعقلي والإلتزام العملي بالمستوى الذي تتوازن فيه عناصر الشخصية بشكل طبيعي في مسألة النمو الذاتي .. ولا نستطيع إطلاق الحديث المسؤول القائل بوجود عناصر غيبية مميزة تخرجهن عن مستوى المرأة العادي ، لأن ذلك لا يخضع لأي إثبات قطعي (..) ؟

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، هذا القول باطل من أساسه فإن خلقة الزهراء عليها السلام كخلقة الأئمة عليه السلام بلطف من الله سبحانه وتعالى لعلهم بأنهم يعبدون الله مخلصين له الطاعة ولا غرابة في اختصاص خلقة الأولياء بخصوصيات تتميز عن سائر الخلق كما يشهد به القرآن الكريم في حق عيسى بن مريم عليه السلام وقد ورد في الأخبار الكثير المشتمة على الصحيح ما يدل على امتياز الزهراء عليها السلام نحو ما ورد في حديثها لأمرها خديجة وهي جنين في بطنها وما ورد من نزول الملائكة عليها كما في صحيح أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام أن فاطمة مكثت بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً وقد دخل عليها حزن شديد على أبيها وكان يأتيها جبرائيل فيحسن

عزائها ويطيب نفسها ويخبرها عن أبيها ومكانه وما يكون بعدها في ذريتها وكان علي عليه السلام يكتب ذلك ، وما جرى عليها من الظلم أمرٌ متواتر إجمالاً بلا حاجة للإستدلال عليه كما يشهد له خفاء قبرها الى الآن ودفنها ليلاً ، وما يُكتب ويُنشر في إنكار خصوصية خلقها وظلامتها فهو داخل في كتب الضلال والله الهادي .

تعليق السيد الفضل الله : إن المقصود من الظروف الطبيعية التي كفلت النمو الروحي والعقلي للسيدة الزهراء عليها السلام وغيرها من النساء الجليلات ، هو مثل تربية النبي صلى الله عليه وآله وسلم للزهراء ، وتربية زكريا لمريم عليهما السلام. أما المقصود من عدم وجود عناصر غيبية ، فهو أن أخلاقياتها وعناصر العظمة فيها كانت باختيارها، ولم تكن حاصلة من أمر غيبي غير اختياري ، ولا ينافي ذلك حصول بعض الكرامات لها وهي ما زالت جنينا في بطن أمها ، أو نزول الملك عليها ، ثم إننا ذكرنا في ختام الحديث الذي ذكره السائل (ان الله أعطى هؤلاء النساء - وكان الحديث عن مريم - لطفاً منه ، بحيث يرتفع بهن الى الدرجات العليا ، وهذا هو معنى العصمة) ولكن السائل حذف ذلك في سؤاله ، واقتطع من النص الفقرة التي تناسب سؤاله .

العصمة الاختيارية أم جبرية ؟

س ٦ : ما هو رأيكم في من يردّ على الشيخ المفيد (رض) قوله باختيارية العصمة لينصر مقولته في كون العصمة جبرية فيقول ما نصه : (ان هذا الأسلوب في الحديث عن اختيارية العصمة مع الإلتزام بأنها ناشئة من فعل الله التكويني بنبيه أو وليه لا يمثل إلا مفهوماً ينطلق من الجمع فسي الدليل بين وجوب العصمة ولزوم الاختيار ، لا من دراسة دقيقة لنوعية الصورة الواقعية للجمع بين الأمرين .

ثم قال : إننا نتساءل ما هو المانع من اختيار الله بعض عباده ليكونوا معصومين باعتبار حاجة الناس إليهم في ذلك ، وما هي المشكلة في ذلك انطلاقاً من مصلحة عباده ، وإذا كان هناك إشكال من ناحية استحقاقهم الثواب على أعمالهم إذا لم تكن اختيارية لهم ، فإن الجواب عليه هو أن الثواب إذا كان بالتفضل في جعل الحق للإنسان به على الطاعة لا بالاستحقاق الذاتي فلماذا لا يكون التفضل بشكل مباشر إذا لا قبح في الثواب على ما لا يكون بالاختيار بل القبح في العقاب على غير المقدور .

ثم يقول : إن الدراسات التفسيرية الحديثة وغيرها قد دأبت على تأويل الآيات الظاهرة في وقوع الذنوب من الأنبياء ، بما لا يتنافى مع العصمة ، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه عن

السر الذي جعل الأسلوب القرآني في الحديث عن الأنبياء يوحى بهذا الجو المضاد للفكرة ، وكيف يتحرك التأويل مع المستوى البلاغي للآية ، لأن المشكلة في كثير من أساليب التأويل الذي ينطلق من حمل اللفظ على خلاف ظاهره انه قد يصل الى الدرجة التي يفقد فيها الكلام بلاغته الأمر الذي يتنافى مع الإعجاز القرآني .. ؟

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، إن المقال المذكور مشتمل على ثلاثة أمور ، فالأمر الأول : ما يرتبط بحقيقة العصمة ، وجوابه أن العصمة عند الإمامية هي أن يبلغ الإمام أو النبي عليه السلام حداً من العلم واليقين بحيث لا ينقذ في نفسه إرادة المعصية مع كونه قادراً عليها وهذا أمر ممكن وواقع فإن كثيراً من الناس معصوم من بعض القبائح التي لا تليق بهم ككشف العورة في الطريق فإن الشخص الشريف معصوم عن هذا الفعل القبيح بمعنى أنه لا ينقذ في نفسه الداعي لفعله مع كونه قادراً عليه . وأما الأمر الثاني : المتعلق باختيارية العصمة فجوابه أنه من المحال كون العصمة جبرية منافية لاختيار المعصوم وإلاً لكان تكليف المعصوم بأمره بالطاعة ونهيه عن المعصية باطلاً لكونه تكليفاً بغير المقدور مع أن كون المعصومين عليهم السلام مكلفين أمر ثابت بالضرورة ويؤكداه ظاهر القرآن الكريم بقوله :

(لئن أشركت ليحبطن عملك) ونحوه . وأما الأمر الثالث :
المتعلق بالآيات القرآنية المنافية للمعصية فجوابه أن كل آية
قرآنية قامت القرينة العقلية على خلاف ظاهرها وجب صرفها
عن ظاهرها بمقتضى القرينة وهذا هو الموافق لبناء العقلاء في
العمل بمقتضى القرينة القائمة على خلاف الظاهر وهو ديدن
العلماء أيضاً في آيات التجسيم نحو قوله تعالى : (الرحمن على
العرش استوى) وقوله تعالى : (وجاء ربك والملك صفاً صفاً)
فقد حملها العلماء على خلاف ظاهرها لقيام القرينة العقلية على
خلافها فكذلك الآيات الواردة في الأنبياء المعبرة بالمعصية
والخطأ فإنها تُصرف عن ظاهرها بالقرينة وليس ذلك منافياً
للبلاغة فإن التعبير بذلك من باب أن حسنات الأبرار سيئات
المقربين والله الهادي .

تعليق السيد فضل الله : كان أساس الكلام حول وجوب
العصمة مع كونها اختيارية ؟ .. فإذا كان الجواب كالذي أجبتُم
به ، وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه
السلام قد بلغ من العلم اليقيني حدّاً بحيث لا تتقدح في نفسه
إرادة المعصية مع كونه قادراً عليها .

فإنه يرد عليه : بأن عقيدة الشيعة الإمامية تؤكد أن عصمتهم
تبدأ من حين ولادتهم ، أي أن علمهم لم يكن اكتسابياً بل كان

إلهامياً . فإذا كان الأمر كذلك ، وكان هذا العلم بمرتبة ودرجة تمتع عليه المعصية بلحاظه ، كان معنى ذلك ، أن الامتناع إنما كان بسبب العلم الذي هو غير اختياري لهم بما ركب وأودع الله فيهم من العلم ، الذي تمتع على أساسه المعصية عندهم .

وأما قولكم : (إن عدم الاختيارية يستلزم المحال ، لأن تكليفه بالطاعة ونهيه عن المعصية يستلزم التكليف بغير المقدور .

فجوابه : أن الطاعة تصدر من المعصوم بإرادته وقصده لها ، ولكن الله يمنعه عن المعصية بلطفه الخفي وقدرته ، على غرار ما حصل للنبي يوسف عليه السلام في قوله تعالى : (لولا أن رأى برهان ربه) [يوسف : ٢٤] أو قوله تعالى : (وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلین) [يوسف: ٣٣] فالمعصوم ليس منهيّاً عن المعصية بالمعنى المطابق كما ينهى عنها المكلف العادي . وما قيل في إمكان صدور المعصية من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنحو القدرة عليها كما في قوله تعالى : (قل إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم) [الأنعام : ١٥] أو قوله تعالى : (لئن أشركت ليحبطن عملك) [الزمر : ٦٥] هو مردود ، لأن ما ذكر إنما من جهة التدليل على أن الله يعاقب كل العاصين والمشركين ، حتى لو فرضنا أنهم كانوا أنبياء . وبالجمله هنالك فرق بين كون العصيان مقدوراً في نفسه ، بلحاظ القدرة البشرية

العادية ، وبين كونه ممتنعاً. بلحاظ اللطف الخفي الذي أودعه الله
— سبحانه — في شخصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو
الأئمة عليه السلام . وإلا كيف نفسّر أنهم النور الذي لا ظلمة
فيه بلحاظ ذاته ؟

إن هذه التحليلات العقلية في الجمع بين اختياريّة العصمة
وبين وجوبها وولادة الأئمة معصومين في أصل الخلقة ، لا
تستطيع أن تمنح الإنسان فكراً متماسكاً على مستوى الدليل
الشرعي وفهم الواقع .

أما جوابكم في الأمر الثالث : فهو ناشئ عن عدم التدقيق في
كلامي ، حيث أنني لم أعترض على تأويل ظاهر الآيات بما
لا يتنافى مع العصمة ، ولكني اعترضت على الأسلوب الذي لا
ينسجم مع جانب الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم ، لأن إرادة
خلاف الظاهر لأي نص قرآني ، لا بد أن تكون منسجمة مع
قواعد اللغة العربية في الاستعارة والكناية والمجاز .. لذلك كنت
أقول دائماً بضرورة دراسة موضوع العصمة الوارد في
القرآن الكريم ، دراسة عقلية بلاغية ، نستطيع من خلالها
إيجاد التأويلات التي لا تسيء الى بلاغة القرآن الكريم .

هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا :

س ٧ : ما هو رأيكم الشريف بمن يقول في آية سورة يوسف (وَهَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا) أن مشاعر يوسف قد تحركت باتجاه امرأة العزيز من واقع الضعف الإنساني .. فأدركه برهان ربه فاستخلصه من ارتكاب المحرم ؟

الشيخ التبريزي : بسمه تعالى ، إن عصمة الأنبياء والأئمة

عليهم السلام تعني أنهم بلغوا من العلم واليقين حداً لا يتقدح في نفوسهم الدواعي فضلاً عن فعلها وهذا لا ينافي قدرة الإنسان على المعصية كما أن الإنسان العادي معصوم عن بعض الأفعال القبيحة ككشف العورة أمام الناس في الشارع مع قدرته على ذلك لكنه لشدة قبحها في نظره لا ينقدح في نفسه الداعي لفعلها فضلاً عن القيام بها .

وأما الآية المذكورة (وَهَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ) فهي على عكس المطلوب أدل ، لأن لفظ (لولا) دال على امتناع همّه بالمعصية لرؤية برهان ربه ، وهذه هي عقيدة الشيعة المستفادة من الآيات والأخبار المعتبرة وكل مَنْ يخالف ما ذكرنا فهو مخالف للمسلمات في المذهب . والله العالم .

تعليق السيد فضل الله : لم أقصد في (ولقد همت به وهمّ

بها) [يوسف : ٢٤] أن هناك داعياً في نفس يوسف عليه السلام للمعصية ، بل قصدت أن هناك غرائز طبيعية في جسد الإنسان ، كغريزة الجوع التي تتحرك في انجذاب جسدي فيزيولوجي حين مشاهدة الطعام ، حتى ولو لم يكن هنالك قصد حقيقي الى الطعام ، وغريزة الجنس التي تنجذب بشكل ذاتي جسدي لا إرادي من دون قصد الشخص لتلبية حاجة هذه الغريزة ، وهذا ما حدث ليوسف عليه السلام من الانجذاب الجسدي الذي كاد أن يتحول — بحسب طبيعته التكوينية — الى تلبية لا إرادية الى ذلك الإنجذاب ، لولا أن يوسف عليه السلام (رأى برهان ربه) الذي عصمه من المعصية وفي ذلك تظمين لمعنى العصمة الذاتية التي نقولها .

ومما يدل أيضاً على أن الإنسان المعصوم قد ينجذب بطبيعته الى مواقع الشهوة من دون قصد ، ما جاء في قول يوسف عليه السلام في قوله تعالى : (ربّ السجن أحبّ إليّ ممّا يدعونني إليه وإلاّ تصرف عني كيدهنّ أصبّ إليهنّ وأكنّ من الجاهلين) [يوسف : ٣٣] أي أن يوسف عليه السلام يستغيث بالله تعالى أن يتدخل بقدرته ، ليخرجه من هذا الجو الضاغط الذي يمكن أن يتصاعد بطريقة لا تتحملة قدرته البشرية .

وأما قولكم : بأن لفظ (لولا) دال على امتناع همه
بالمعصية لرؤية (برهان ربه) .

فيرد عليه : أن التعبير الصحيح أو البليغ لهذا المعنى :لولا
أن رأى برهان ربه لهم بها ، لتفيد معنى حصول الفعل الذي
يحصل في المستقبل ، فلا يصح أن نقول (جاء زيد لولا القوم)
بل الصحيح أن نقول (لولا القوم لجاء زيد) .

ويكون بالتالي تقديرنا لقوله تعالى (هم بها) [يوسف: ٢٤] أنه
عليه السلام انجذب إليها انجذاباً جسدياً لا قصدياً ، وكاد أن
ينجذب إليها قصدياً (لولا ان رأى برهان ربه) . وهذا ينسجم مع
التعبير الأدبي الصحيح ، ولا يخالف ما ذكرناه من مسلمات
المذهب^١ .

عبس وتولى

س ٨ : ما هو رأيكم الشريف بمقوله من يرى نزول آية
عبس وتولى متعلق بعبوس الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
من مجيء عبد الله بن أم مكتوم ؟

الشيخ التبزيدي: بسمه تعالى ، المروي عن الأئمة عليهم
السلام نزول الآية المذكورة في رجل كان في مجلس النبي

^١ راجع ملحق رقم (٣) .

صلى الله عليه وآله وسلم والآية المباركة عتاباً ولوماً لذلك الرجل الحاضر في مجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟

تعليق السيد فضل الله : لقد ورد عن الإمام الصادق عليه

السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا لقي ابن أم مكتوم قال له : (مرحباً بمن عاتبني فيه ربي) أو (والله لا يعاتبني فيك ربي أبداً) كما جاء في مجمع البيان ، وقد نقل عن السيد المرتضى — رحمه الله — أن ذلك لا ينافي عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أن حمله على أنها نزلت في رجل من بني أمية ينافي سياق الآيات التي تعتبر أن المخاطب من شأنه التزكية ، ولا ينطبق ذلك إلا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد تعرضنا للإستدلال على ذلك في تفسيرنا (من وحي القرآن)^١ في الجزء الرابع والعشرين ص ٥٧ .

^١ هناك الكثير من المفسرين الشيعة من القدماء والمعاصرين يختارون نزولها أو إمكانية نزولها — على أقل التقادير — في النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن دون أن يمس ذلك بعصمته وأخلاقيته ، وإليك قائمة بأسماء بعض هؤلاء الأعلام : الطبرسي في تفسيره (مجمع البيان) و(جوامع الجامع) — الطريحي في تفسيره (غريب القرآن) — ابن أبي جامع العاملي في تفسيره (الروح) — المرزا محمد المشهدي في تفسيره (كنز الدقائق) — السيد ابن طاووس في كتابه (سعد السعود) — أبو جعفر النجاشي في تفسيره (معاني القرآن) — الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب (العين) — الثائر الشهيد زيد بن علي في التفسير المنسوب إليه (غريب القرآن) — المجلسي في كتابه (بحار الأنوار) — محسن الأمين العاملي في موسوعته (أعيان الشيعة) — محمد جواد مغنية العاملي في تفسيره (الكاشف) و(المبين) — محمود الطالقاني في تفسيره (بروتوي از قرآن) (قيس من القرآن) بالفارسية — ملا فتح الله الكاشاني في تفسيره (منهج الصادقين) بالفارسية — هاشم معروف الحسني في كتابه (سيرة المصطفى) — علي أكبر قرشي في تفسيره (أحسن الحديث) و(قاموس القرآن)

مقولات :

س ٩ : إذا كانت كل هذه المقولات المتناقضة فيما بينها صادرة من شخص واحد رغم أنها تنبع من اتجاهات فكرية متعددة ، فهل يمكن لنا الاعتماد على ما يطرحه من آراء عقائدية أو فقهية ؟ وما هو الموقف ممن يرون في ذلك تعمداً منه على تشكيك أبناء الطائفة بعقيدة العصمة مدعين أنه لو كان يعتمد رأياً واحداً لأمكن القول بأن رأيه مختص به أما وقد لاحظوا في ذلك اغتراف من مشارب متعددة بل ومتناقضة فيما بينها ، راحوا يجاهرون هذه الأفكار أمام عامة الناس .. علماً أنه دأب على التحدث بمثل هذه المسائل في المجالس والمحافل العامة واستفاد لذلك من الراديو والتلفزيون ونشره في الكتاب والصحيفة والمجلة وسائر وسائل الإتصال الجمعي ؟

الشيخ التبويزي: بسمه تعالى ، قد ظهر الجواب عن هذا

السؤال من الإجابات السابقة والله الهادي الى سواء السبيل .

بالفارسية — محمد تقي شريعتي في تفسيره (توين) (الجديد) بالفارسية — مكارم الشيرازي في تفسيره (الأمل) — كاظم الحائري في كتابه (الإمامة وقيادة المجتمع) — نصرت أمين الأصفهانية في تفسيرها (مخزن العرفان) بالفارسية — محمد مهدي شمس الدين في (محاضراته التفسيرية) — جعفر السبحاني في (مفاهيم القرآن) — محي الدين مهدي قمشه إي في (ترجمة القرآن للفارسية) — رضا سراج في (ترجمة القرآن للفارسية) — يعسوب الدين الجويراوي في تفسيره الكبير (البصائر) .

[أراجع كتاب مراجعات في عصمة الأنبياء ، ص ٤١٨ ط ٢]

الشفاعة :

س ١٠ : ما رأيكم بمقولة من قال في الشفاعة ما نصه —
علما أن العامية في الحديث متعلقة بنص الحديث — الشفاعة
من أين تنطلق ؟ تنطلق على أساس أن هناك حالات ذاتية بين
الناس، فنحن نستفيد من هذه الحالات الذاتية التي تجعل
لشخص موقعا عند شخص ، فاعتبار انه إذا جاء إليه هذا
الشخص محمل بهذه المشاعر فان ذلك يغير رأيه ويبدل رأيه..
بالنسبة الى الله ما له معنى هذا الكلام ، ما في أحد له علاقة
بالمعنى الذاتي مع الله لأن الخلق كلهم خلق الله ماله معنى
واحد أقرب الى الله من خلال الذات لأنه أنت يكون ابنك واحد
أجمل ، واحد أفضل ، واحد أكثر عطفًا عليك تقول هذا أقرب
إلي وذاك أقرب إلي ، وهذا خدمني أكثر هذا أعطاني أكثر ..
أما بالنسبة الى الله الأعلم الأفضل الأقوى كلهم مثل بعض ..
الله هو الذي أعطاهم هذا المستوى من الجمال ، هذا المستوى
من القوة ، هذا المستوى من الفضل في العلم ، لكن الله هو
يختار من يشفعه . ما في أحد يقدر يشفع بطبيعته . الأنبياء ما
عندهم بأنفسهم أساس لأن يبادروا بالشفاعة الأئمة الأولياء ما
في مبادرة بالشفاعة ، ليس هناك شيء ذاتي ، يعني أنت

تروح تقول اشفع لي يا رسول الله، اشفع لي عند الله يا أمير
 أمير المؤمنين ، اشفع لي يا فاطمة ، صحيح ؛ لكن لا أمير
 المؤمنين ولا رسول الله ولا فاطمة يقدروا يشفعوا إذا لم
 يشفعهم الله . وعندما يشفعون فإن الشفاعة لا تنطلق من
 عناصر ذاتية ، والله هذا قريبي ، وهذا أحبه ، وهذا نذر لي
 نذرا ، وهذا ذبح لي ذبيحة ، وهذا عمل لي مولد ، مثل هذه
 الأشياء التي نحن نصورها هنا نحن نعمل مع الأنبياء والأولياء
 من قبيل اطعم بالفم تستحي العين ، ما يصير أنا ذبحت ذبيحة
 للعباس بكري تقول له هذه ذبيحة يعني لابد أن تجاملني بهذا
 الموضوع ، لا ، هناك أسس ، (لا يشفعون إلا لمن ارتضى)
 يعني الله يكرم الأنبياء بأن يشفعهم فيمن جرت إرادته على أن
 يغفر لهم ، يعني الله يريد أن يغفر لإنسان يريد أن يدخل إنسانا
 الجنة ، فالله يريد أن يكرم نبيه ويكرم وليه أن يكرمهما بأن
 يشفعهما فيما أراد ان يكرمه وأراد أن يعفوا عنه.

النبي والأئمة ليسوا وسائط الخلق الى الله عز وجل ، يعني
 الله ما يحتاج له واسطة ، حكاية أنه نحن ما نقدر نخاطب الله
 ما عندنا قابلية نحكي مع الله ، بعض الجماعة العرفانيين
 والفلاسفة يحكوا هذا الكلام انه نحن ما نقدر نحكي مع الله ،
 أبدا ما في هناك بينه وبين الله واسطة ، الأنبياء والأولياء
 موش وسائط دور الأنبياء إنما هم وسائط للهداية ، هم وسائط

بين الله وبين خلقه يحملون لهم كلماته ، شرائعه ، ما يريد
منهم هذا .. ما في حجاب أبداً؟؟

الشيخ النعيمي: بسمه تعالى ، المراد من الشفاعة في الآية (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) معناها الظاهر وهي أن يطلب من صاحب الحق الإغماض عن تقصير المقصر ، وإذا كان للطالب حرمة وكرامة عند صاحب الحق فإغماضه عن تقصير المقصر لكرامة الشفيع ووجاهته عنده أمر حسن عند العقلاء والعقل فالشفاعة ليست أمراً صورياً وحيث أن ظاهر الآية هو ما ذكرنا فلا يصح رفع اليد عن هذا الظاهر إلا بقرينة عقلية أو نقلية والعقل لا يرى مانعاً من شمول الرحمة الإلهية للعصاة بشفاعة الأنبياء والأئمة عليهم السلام تكريماً لهم لإتعايب أنفسهم طول عمرهم في نشر الدين وإعلاء كلمته ، والمراد بالارتضاء في الآية المذكورة هو ارتضاء دينه فلا يعم العفو للمشارك لقول تعالى (إن الله لا يغفر أن يشرك به) وليس المراد بالارتضاء استحقاق دخول الجنة كما ذكر في السؤال .

وأما النقل فالروايات في شفاعة أهل البيت كثيرة لا يحتمل المناقشة فيها ، وهذه عقيدة الشيعة المستفادة من الآثار الصحيحة وخلافها خلاف لعقيدة الشيعة والله الهادي .

تعليق السيد فضل الله : ذكروا لكم أنني أقول إن الشفاعة

صورية . وهذا غير صحيح . بل أقول : إن الله — سبحانه وتعالى — يشفع ملائكته وأنبياءه وأوليائه ، الذين جعل لهم المنزلة العظيمة ، فيكرمهم بالشفاعة لمن عمل السيئات بغفران سيئاته ، ويتسم ذلك ببركة شفاعتهم ، إلا أن الله — تعالى — جعل لشفاعتهم شروطاً وموازين ، فلا يتحركون في شفاعتهم — كما يتحرك أهل الدنيا — من خلال مزاجهم الذاتي ، أو من خلال تقرب الناس إليهم بالمال أو النذورات أو غيرها ، بل يشفعون من خلال مواقع رضى الله في ذلك ، فهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى الله الشفاعة له ، بقرينة قوله تعالى : (ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) [سبأ : ٢٣] وقوله تعالى : (يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن) [طه : ١٠٩] فهم لا يشفعون للمشرك بل للمسلم الذي جعل الله له المغفرة .

وهذا ما ذكرته في تفسيري (من وحي القرآن)^١ في الجزء الخامس عشر : إن المقربين من عباد الله المكرمين ، سواء منهم الملائكة أو الأنبياء أو الأولياء ، لا يعيشون العنصر الذاتي أو الشخصي في مشاعرهم ، بل يتمثلون في وجدانهم العنصر الروحي والإيماني ، فيعرفون مواقع رضا الله ليتحركوا في

^١ راجع ملحق رقم (٤)

دائرتها ، ويدركون مجال كرامة الله ورحمته لينطلقوا إليها ،
 ويعلمون أن الشفاعة كرامة يريد الله أن يكرم بها بعض خلقه ،
 فيشفعهم فيمن يريد الله أن يغفر لهم ويرحمهم ، لأنهم في الموقع
 الذي يمكن لهم فيه الاقتراب من رحمته ومغفرته ، ولذلك فهم
 يعرفون مواقع الشفاعة فيمن يطلبون من الله أن يشفعهم فيه ،
 فلا يشفعون للكافرين والمشركين والمنحرفين الذين حاربوا الله
 ورسوله ، لأنهم ليسوا في مواقع يستحقون فيها الرحمة ، ولأنهم
 لا يشعرون بأية عاطفة تجاههم ، ولا بأية مسؤولية عنهم قال
 تعالى : (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) [الأنبياء : ٢٨] أي من
 ارتضى من خلقه من خلال ما يعلمونه من مواقع رضاه (وهم
 من خشيته مشفقون) [الأنبياء : ٢٨] .

وأعتقد أن هذا لا يختلف عن عقيدة الشيعة المتلقاة من الآيات
 والأخبار الشريفة .

الولاية التكوينية :

س ١١ : ما رأيكم بمقولة من يقول ما نصه : (أنا من
 الناس الذين لا يرون الولاية التكوينية ؛ لأنني أتصور كل
 القرآن دليل على عدم الولاية التكوينية لأن القرآن يؤكد أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك من أمره شيئا إلا ما
 ملكه بشكل طارئ ، يعني أن الله يريد أن يتصرف بهذا

فيتصرف .. ان الأنبياء لا يملكون أن يقدموا أي شيء فيما يقترحه الناس ، لو كان الأنبياء يملكون الولاية التكوينية لكان يمكن أن يستجيبوا لكل اقتراحاتنا ...؟

وقال في مكان آخر عن الانبياء والأئمة عليهم السلام :
أما الولاية على الكون فهي ليست من شأنهم ولا من دورهم لأن الله وحده هو الذي يملك الولاية الخالقية والفعلية على إدارة نظام الكون كله ، وليس لأحد من خلقه شأن !! لا سيما إذا عرفنا أن الأنبياء لم يمارسوا الولاية التكوينية في أي موقع من مواقعهم !! حتى في مواجهة التحديات التعجيزية إلا في موارد الإذن الإلهي الخاص بإصدار المعجزة هنا وهناك فما معنى ولاية لا يستعملها صاحبها حتى في دفع الضرر عن نفسه وحماية نفسه من الأخطار ..؟

وهل أن ذلك يتوافق مع مسلمات الطائفة الحقة ؟

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، المراد بالولاية التكوينية أن نفس الولي بما له من الكمال متصرفة في أمور التكوين بإذن الله تعالى لا على نحو الاستقلال وهذا هو ظاهر الآية المباركة (وأبرئ الأكمه والأبرص وأحيي الموتى بإذن الله) وقوله تعالى عن لسان آصف بن برخيا وصي النبي سليمان عليه السلام (أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك) فإن الآيتين نسبت الفعل لنفس النبي

النبي والوصي بعد الإنذن التكويني من الله تعالى أي القدرة ،
وأما الآيات النافية كقوله تعالى (قل لا أملك لنفسي نفعا ولا
ضرا إلا ما شاء الله) فالمقصود بها نفي الاستقلال في التصرف
لا نفي الولاية المعطاة من قبل الله تعالى .

كما أن الأولياء عليهم السلام لا يتصرفون في التكوينية
استجابة لكل اقتراح يقترح عليهم وإنما في خصوص الموارد
التي شاعت حكمة الله التصرف فيها لحفظ مصالح التشريع
والتكوين .

وبالجملة فالولاية التكوينية من العقائد الواضحة التي لا مجال
للتشكيك فيها عند المتدبر في الآيات والمتتبع لحالات الأئمة
عليهم السلام في الأحاديث ، والخبار والله الهادي الى سواء
السبيل .

تحليل السيد فضل الله : إن رأينا في الولاية التكوينية —
بحسب الدلالة القرآنية — هو أن الله يعطي القدرة للأنبياء
وللأئمة من علم الغيب ومن المعاجز والكرامات ما يحتاجونه
في نبوتهم وإمامتهم ، ولم يعطهم أكثر من ذلك ، فإن آية عيسى
تدل على أن الله أعطاه قدرة إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه
والأبرص، وإخبارات الغيب للناس بما يدخرونه في بيوتهم ،
وليس هناك دليل على أنه أعطاه غير ذلك في تدبير أمور الكون

الأخرى ، كما أنها لا تدل على أنه أعطاه الكمال النفسي الذي يتصرف به في أمور الكون بإذن الله ؛ فإن هذا ، وإن كان أمرا ممكنا من حيث الثبوت ، إلا أن الكلام في إثبات ذلك يحتاج الى دليل ، وكذا الكلام بالنسبة لمن ذكره الله تعالى ، بأن عنده علما من الكتاب ، حيث أعطاه الله القدرة بمقدار ما تقتضيه الحاجة في دوره الموكول إليه لا أكثر .

وأما دليلنا على ذلك ، فهو في كتاب الله تعالى ، في ما قصه الله علينا من جواب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على قول المشركين له : (وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا ..) [الإسراء : ٩٠] الى آخر الآيات حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم : (هل كنت إلا بشرا رسولا) [الإسراء : ٩٣] ، فهو لم يقل لهم إنني لا أستجيب لمقترحاتكم ، بل كان مفاد قوله إنكم تطلبون مني ما لا قدرة لي عليه ، لأنني بشر ، ليست لي قدرة فوق قدرة البشر من الناحية الطبيعية ، كما أن ذلك ليس من وظيفتي ، لأن وظيفتي هي تبليغ رسالة ربي لا تغيير الكون .

كما أن نبي الله إبراهيم عليه السلام ، لم يعلم بأن الملائكة الذي قدموا عليه هم ملائكة ، بل ظنهم بشرا ، ولذلك فعل كما ذكر الله تعالى : (جاء بعجل حنيد) [هود : ٦٩] وكذلك رأينا لوطا عليه السلام الذي (سيء بهم وضاق بهم ذرعا) [هود : ٧٧]

وقال لقومه (لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد)
[هود ٨٠] إلى أن أخبره الملائكة بصفتهم ، فاطمئن لهم .

وهكذا نجد أن الله — سبحانه وتعالى — أرسل النبي موسى عليه السلام إلى فرعون ، وطلب منه أن يرسل معه هارون عليه السلام لأنه أفصح منه لساناً ، ولأن لهم عليه ذنباً يخاف أن يقتلوه بسببه . ولما أرسل الله موسى وهارون عليهما السلام إلى فرعون (قالا ربنا إنا نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى ، قال لا تخافا إني معكما أسمع وأرى) [طه : ٤٥-٤٦] ناهيك عن قصة موسى عليه السلام مع العبد الصالح في كل تفاصيلها التي تؤكد عدم معرفة موسى عليه السلام بما سيجري بينه وبين العبد الصالح . فهل ، بعد ذلك ، ينسجم ما قدمه القرآن الكريم مع القول بثبوت إرادة مطلقة منحها الله — تعالى — للأنبياء والأئمة عليهم السلام لممارسة الولاية على الكون .

ثم إن قوله تعالى في : (قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضراً إلا ما شاء الله) [الأعراف : ١٨٨] ظاهرة في نفي الفعلية لا في نفي الاستقلال .

وكذا قوله تعالى : (لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء) [الأعراف : ١٨٨] الدال على أن الله لم يعط الرسول صلى الله عليه وآله وسلم القدرة الفعلية التي يستطيع بها أن يستكثر من الخير ، وأن يدفع عن نفسه السوء .

وكذا قوله تعالى : (ولا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني ملك) [الأنعام : ٥٠] حيث أنها ظاهرة في أنه عليه السلام لا يملك ذلك كله ، لا سيما بلحاظ قوله (إني ملك) .

وأما الأخبار الواردة في ذلك فهي ضعيفة سنداً ودلالة ؛ هذا مع ملاحظة أن الولاية التكوينية ليست منصبا تشريعياً ، بل سلطة تنفيذية . والسؤال أن الله هو ولي التكوين وهو الذي يدبر الأمر تدبيراً فعلياً ، ولا نقصان في فعلية ولايته ولا في تدبيره ، ولا يحتاج الى أحد في ذلك ، أما الملائكة فقد أوكل الله إليهم تنفيذ ما يدبره ، فهم الموظفون عنده وليسوا الأولياء للكون . ولهذا فإن إطلاق مصطلح الولاية التكوينية على القدرة النبوية أو الإمامية إطلاق خاطئ ، لأنه لا ولاية في الكون إلا لله .

المضمار والقدر :

س ١٢ : ما هو رأي الطائفة المحقة بمن يرى محصورية القضاء والقدر بالواقع الكوني دون الواقع الاجتماعي ، إذ يقول في رده على الشيخ المفيد (رض) : إن مسألة القضاء والقدر لا تتصل بالأوامر والنواهي الصادرة من الله في التكاليف المتعلقة بأفعال عباده ، بل هي متصلة بمسألة الواقع

الكوني والإنساني فيما أوجده الله وفعله وقدره وطبيعته بالدرجة التي يمكن للإنسان أن يحصل فيها على تصور تفصيلي واضح للأسباب الكامنة وراء ذلك كله في معنى الخلق وسببه وغايته .

وقال في موضع آخر موضعاً بما نصه : ليس هناك قضاء وقدر ، الإنسان هو الذي يصنع قضاءه وقدره ، ولكن هناك حتمية تاريخية ، وهناك حتميات سياسية وهناك حتميات اقتصادية ، إنك عندما تحدث الإنسان عن حتمياته فمعنى ذلك أنك تغزله عن كل حركته . ولكن عندما يحدثك الله عن القضاء والقدر فإنه يقول لك : إنك تصنع قضاءك وقدرك .. الى أن يقول : نحن لا نقول بأن الأمر الواقع هو القضاء والقدر ، الأمر الواقع هو شيء صنعه الآخرون واستطاعت أن تحركه ظروف موضوعية معينة ..

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، إن القضاء والقدر على قسمين : (١) ما كان معلقاً على اختيار العبد كالخسارة والربح مثلاً فهذا راجع لمشئته الإنسان وعلم الله بوقوعه عن اختيار العبد ليس سبباً لوقوع العبد في ذلك العمل . (٢) ما كان غير معلق على مشئته العبد فهذا قضاء حتمي كالغنى والفقر والآجال وليس بيد العبد وهذا هو ظاهر القرآن الكريم نحو قوله تعالى

(قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) وقوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) والمقصود بليلة القدر كما في الروايات ليلة التقدير — تقدير الأرزاق والآجال ونحوها والله الهادي للحق .

تعليق السيد فضل الله : إن حديثكم عن القضاء والقدر صحيح ، وهذا ما نقول به — لأن أسباب الحوادث التي تمثّل قضاء الله وقدره قد تكون اختيارية بإرادة الإنسان ، كما في قوله تعالى : (إن الله لا يغيّر بما قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) [الرعد: ١١] وقد تكون غير اختيارية كما في الآجال والزلازل والبراكين .. والأمور الحادثة للإنسان من خلال الظواهر الكونية ، أو بسبب الناس الآخرين .

القيم السماوية :

س ١٣ : ما هو رأي الشارع المقدّس على المستوى الكلي فيمن يرى أن : القيم السماوية ليست مطلقة بل أن هناك حدوداً للقيم تنطلق من واقعية الإنسان في حاجاته الطبيعية في الأرض، وبعد أن يتحدث عن إستثناءات تشريعية كما في مسألة جواز الكذب في بعض الموارد وحرمة الصدق فيها يقول : على هذا الأساس القيمة حتى في الأديان نسبية ،

القيمة الأخلاقية ، ولهذا يقول الأصوليون : ما من عام إلا وقد
خص ...؟؟

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، إن تقييد الأحكام الشرعية
بحرمة الكذب مثلا بعدم الإضرار ونحوه ثبوتا أمر لا ربط له
بقول الأصوليين (ما من عام إلا وقد خص) لأن نظر الأصوليين
في هذه المقالة لعالم الإثبات والدلالة لا لمقام الثبوت فالحكم
الشرعي في مقام الثبوت إما مطلق من أول الأمر وإما ضيق
من أول الأمر ولا يعقل فيه التخصيص والاستثناء ثبوتا .
وأما القيم الدينية الأخلاقية فبعضها نسبي كقبح الكذب وحسن
الصدق وبعضها مطلق كقبح الظلم وحسن العدل والله الهادي
للحق .

تعليق السيد فضل الله : إن المقصود من الاستشهاد بقول
الأصوليين (ما من عام إلا وقد خص) هو أن الأدلة الدالة على
حرمة الكذب — بشكل عام — مخصصة بما دل على جوازه في
مقام الإصلاح أو في مقام إنقاذ المؤمن وغيره .. ومن الطبيعي
أن مقام الإثبات متفرع على مقام الثبوت ، فتكون النتيجة فيه أنه
مجعل على نحو الإطلاق أو التقييد من أول الأمر ، ولا معنى

للتخصيص والاستثناء ثبوتاً ، لأن الواقع لا يختلف حاله عما هو عليه .

الصراط :

س ١٤ : ما هو رأي الشارع الكريم فيمن يقول أن الصراط أمر رمزي فيقول : إن الكلمة لا تعبر عن شيء مادي فلم يرد في القرآن الحديث عن الصراط إلا بالطريق أو الخط الذي يعبر عن المنهج الذي يسلكه الإنسان الى غاياته الخيرة أو الشريرة في الحياة ، وبذلك يكون الحديث عن الدقة في تصوير الصراط في الآخرة كناية عن الدقة في التمييز بين خط الاستقامة وخط الانحراف ؟.. علماً أن حديث المعصوم عليه السلام كثير في مجال تخصيص عينية الصراط وتجسمه

..

التبويب : بسمه تعالى ، الواجب على المسلم

الاعتقاد بالصراط والميزان وغيرها من الأمور الراجعة للآخرة على ما هو عليه في الواقع : إجمالاً وأنها حق لا ريب فيه .
وأما القول بأن الصراط أمر رمزي فهو قول بغير علم بل ظاهراً بعض النصوص كون الصراط أمراً هينياً والله العالم .

تعليق السيد فضل الله : ليس القول بأن الصراط أمرٌ رمزي قولاً بغير علم ، بل هو ناشئ من الاستفادة من الآيات القرآنية ، مع الأخذ بعين الاعتبار المقارنة مع الروايات التي ترد على نحو الاستعارة ، لا على النحو المطابق الذي يلحظ فيه المعنى الحقيقي .

نور الزهراء عليها السلام :

س ١٥ : شكك أحدهم بالروايات الواردة في كون نور فاطمة عليها السلام قد خلق قبل أن يخلق الله الأرض والسماء ، ما رأيكم بذلك ، علماً أن التشدد السني لا يخرج بعض الروايات من دائرة الاعتبار ، كما نرى ذلك في رواية سدير الصيرفي التي يذكرها الشيخ الصدوق في معاني الأخبار ص ٣٩٦ باب نوار المعاني ح ٥٣ .

الشيخ التبريزي : بسمه تعالى ، ورد في بعض النصوص — ومنها المعتبر — أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله المعصومين ومنهم الزهراء عليها السلام كانوا موجودين بأشباحهم النورية قبل خلق آدم عليه السلام وخلقهم المادية متأخرة عن خلق آدم كما هو واضح والله العالم .

تعليق السيد فضل الله : نحن لا نمانع (حديث الأنوار)

إذا ثبت بحجة شرعية ، إلا أن الحُجِّية إذا كانت ثابتة بطريقة تعبدية — كما يرى بعض العلماء في حجية الخبر الواحد بأنها ثابتة بالتعبد — حينئذ لابد أن يكون لهذه الحجة أثرٌ شرعي ، وعليه فلا بد — وفق وجهة النظر هذه — من تحصيل القضايا المتصلة بالعقائد وتفصيلها بالقطع أو الاطمئنان لعدم ترتب أثر تعبدى عليها .

لكن بناءً على رأينا في ثبوت الحجة ببناء العقلاء ، فإن مقتضاه ثبوت الأمور الشرعية وغير الشرعية بالخبر الموثوق به نوعاً .

مصحف فاطمة عليها السلام :

س ١٦ : ما رأيكم بمقولة من يقول بأن الزهراء عليها السلام: (كانت أول مؤلفة وكاتبة في الإسلام) في إشارة منه الى مصحف فاطمة .. ثم أضاف يقول : كلمة المصحف يراد منها ما يكون مؤلفاً من صحف يعني من أوراق .. كانت تكتب فيه ما تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحكام شرعية ومن وصايا ومواعظ ونصائح وهذا الكتاب ليس موجوداً عندنا بل كان موجوداً عند أئمة أهل البيت عليهم السلام ..؟ علماً أن العديد من الروايات المعتبرة في الكافي

وبصائر الدرجات تشير الى أن المصحف من إملاء الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ومن كلام ملك كان يتواصل مع الزهراء عليها السلام ؟..

الشيخ التبريزي: بسمه تعالى ، المراد بمصحف فاطمة عليها السلام ما ورد في الروايات المعتبر في الكافي (أن ملكاً من الملائكة كان ينزل على الزهراء عليها السلام بعد وفاة أبيها ويسليها ويحدثها بما يكون من الأمور وكان علي عليه السلام يكتب ذلك الحديث فسمي ما كتب مصحف فاطمة عليها السلام ، فهو ليس قرآناً كما توهم ولا كتاباً مشتملاً على الأحكام فإن هذا التوهم مخالف للنصوص ولا غرابة في حديث الملائكة مع الزهراء عليها السلام فقد ذكر القرآن أن الملائكة حدثت مريم ابنة عمران (وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك) ومن المعلوم أفضلية الزهراء على مريم ابنة عمران كما ورد في النصوص المعتبر من أن مريم سيدة نساء عالمها وأن فاطمة عليها السلام سيدة نساء العالمين والله الهادي للحق .

تعليق السيد فضل الله : هناك اختلاف في الروايات المتعلقة بمصحف فاطمة عليها السلام .

فهناك رواية حمّاد بن عثمان : عن أبي عبد الله عليه السلام أنه لما نظر في مصحف فاطمة عليها السلام قال : وما مصحف فاطمة ؟ قال : (إن الله تعالى لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله وسلم دخل على فاطمة بعد وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل ، فأرسل إليها ملكاً يسلي غمّها ويحدثها ، فشكت ذلك الى أمير المؤمنين عليه السلام فقال لها : إذا أحسست بذلك ، وسمعت الصوت ، قولي لي . فأعلمته ذلك ، وجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كل ما سمع ، حتى أثبت من ذلك مصحفاً ، قال : ثم قال : أما أنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون) .

ويمكن المناقشة في المتن بالقول : إن المفروض في الملك انه جاء يحدثها ويسلي غمها ليدخل عليها السرور ، فكيف تشكو ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام ؟ مما يدل على أنها كانت متضايقه من ذلك ، كما أن الظاهر منه أن الإمام عليه السلام كان لا يعلم به ، وأن المسألة كانت سماع صوت الملك لا رؤيته.

وفي رواية أبي عبيدة : (.. وكان جبرائيل يأتيها فيحسّن عزاءها على أبيها ، ويطيب نفسها ، ويخبرها عن أبيها ومكانه،

ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها ، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك .. فهذا مصحف فاطمة^١ .

ولا مانع من أن يكون ذلك الملك هو جبرائيل ، ولكنه ظاهر في اختصاص العلم بما يكون في ذريتها فقط .. بينما الرواية الأخرى تتحدث عن الأعم من ذلك ، حتى أنها تتحدث عن ظهور الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة ، وهو ما قرأه الإمام عليه السلام في مصحف فاطمة عليها السلام .

وهناك رواية الحسين بن أبي العلاء : عن الإمام الصادق عليه السلام وجاء فيها : (.. ومصحف فاطمة عليها السلام ، ما أزعم أن فيه قرآنا ، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد ، حتى أن فيه الجلدة ونصف الجلدة وثلاث الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش)^٢ .

والظاهر من هذه الرواية أن المصحف يشتمل على الحلال والحرام .

وقد ورد في حديث حبيب الخثعمي أنه قال : كتب أبو جعفر المنصور الى محمد بن خالد ، وكان عامله على المدينة - أن يسأل أهل المدينة عن الخمس في الزكاة من المائتين ، كيف

^١ . البحار ، ج ٢٢ ، ص ٥٤٥ ، رواية ٦٣ ، باب ٢ .

^٢ م . ن . ج ٢٦ ، ص ٣٧ ، رواية ٦٨ ، باب ١ .

صارت وزن سبعة ، ولم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره ان يسأل — فيمن يسأل — عبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد عليه السلام قال ، فسأل أهل المدينة، فقالوا : أدركنا من كان قبلنا على هذا ، فبعث الى عبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد عليه السلام فسأل عبد الله بن الحسن ، فقال : كما قال المستفتون من أهل المدينة ، فقال : ما تقول يا أبا عبد الله ؟ فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل في كل أربعين أوقية أوقية ، فإذا حسبت ذلك كان وزن سبعة ، وقد كانت على وزن ستة ، كانت الدراهم خمسة دوانق ، قال حبيب ، فحسبناه فوجدناه كما قال . فأقبل عليه عبد الله بن الحسن فقال : من أين أخذت هذا ؟ قال قرأت في كتاب أمك فاطمة عليها السلام ، قال : ثم انصرف ، فبعث إليه محمد بن خالد : ابعث إليّ بكتاب فاطمة عليها السلام . فأرسل إليه أبو عبد الله عليه السلام : إني إنما أخبرتك إني قرأته ولم أخبرك إنه عندي قال حبيب : فجعل يقول محمد بن خالد يقول لي : ما رأيت مثل هذا قط) .

وظاهر هذا الحديث أن كتاب فاطمة — وهو مصحف فاطمة — يشتمل على الحلال والحرام .

وهناك رواية أخرى في الكافي : عن سليمان بن خالد ،
عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في حديث آخر :
وليخرجوا مصحف فاطمة عليها السلام فإن فيه وصية فاطمة
عليها السلام.

وهكذا نجد أن هناك روايتين تقولان أنه بخط علي عليه
السلام عما يحدثه الملك للزهراء عليها السلام ، ولكن الروايات
الأخرى لا تدل على ذلك ، وهي المشتملة على الحلال والحوام
ووصية فاطمة ، فلا بد من الترجيح بينها .

أما رواية حماد بن عثمان فهي ضعيفة بعمربن عبد
العزیز ، أبي حفص المعروف بزحل ، يقول الفضل بن شاذان :
رجل يروي المناكير وليس بغالٍ وعن جيش مغلط ، وعن
الخلاصة : عربي مصري مغلط .

وأما رواية أبي عبيدة — والظاهر أنه المدايني — لم يوثق .
ولكن رواية الحسين بن أبي العلاء صحيحة ، أما رواية الحبيب
الخنعمي ، وسليمان بن خالد ، فهما ضعيفتان — على الظاهر —
ولكن مبنانا في حجية الخبر هو حجية الخبر الموثوق به نوعاً ،
ويكفي في الوثوق عدم وجود ما يدعو الى الكذب فيه .

وعلى ضوء هذا فإن نسبة الكتاب الى فاطمة عليها السلام يدل
على أنها صاحبة الكتاب ، كما أن نسبة الكتاب الى علي عليه السلام

وخلاصة ذلك أنه لا مانع من القول أنها أول مؤلفة في الإسلام ، كما أن عليا عليه السلام أول مؤلف في الإسلام ، بالإضافة الى عظمتها الروحية وعصمتها الثابتة بأية التطهير ، وبأنها سيدة نساء العالمين ، وأن حياتها المعصومة من الخطأ والمعصية تؤكد ذلك .

علامات الزهراء عليها السلام :

س ١٧ : ما رأيكم بمقولة من يقول : أنا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول بأن القوم كسروا ضلعها أو ضربوها على وجهها وما الى ذلك .. وعندما سئل : كيف نستثني كسر ضلع الزهراء مع العلم إن كلمة (وإن) التي أطلقها أصل المهاجمة أعطت الإيحاء ، أضف الى ذلك كيف نفسر خسران الجنين محسن ؟ أجاب : قلت : إن هذا لم يثبت ثبوتا بحسب أسانيد معتبرة ولكن قد يكون ممكنا . أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة طبيعية طارئة ؟

الشيخ التبريزي : يكفي في ثبوت ظلامتها وصحة ما نقل

عن مصائبها وما جرى عليها خفاء قبرها ووصيتها بدفنها ليلا إظهارا للمظلومية مضافا لما نقل عن علي عليه السلام من الكلمات في (الكافي ج ١) حال دفنها كما في (ح ٣) باب مولد

الزهراء عليها السلام من كتاب المحجة قال عليه السلام: وستبتك ابنتك بتظافر أمك على هضمها فأحفها السؤال واستخبرها الحال فكم من غليلٍ معتلج بصدرها لم تجد الى بثه سبيلا وستقول ويحكم الله وهو خير الحاكمين) وقال عليه السلام (فبعين الله تدفن ابنتك سرّاً وتهضم حقها وتمنع إرثها ولم يتباعد العهد ولم يخلق منك الذكر والى الله يا رسول الله المشتكى) و(ح ٢) من نفس الباب بسند معتبر عن الكاظم عليه السلام قال : (إن فاطمة عليها السلام صديقة شهيدة) وهو ظاهر في مظلوميتها وشهادتها ويؤيده أيضاً ما في (البحار ج ٤٣ باب ٧ رقم ١١) عن دلائل الإمامة للطبري بسند معتبر عن الصادق عليه السلام : (وكان سبب وفاتها أن قنفذاً مولاه لكزها بنعل السيف بأمره فأسقطت محسناً) والله الهادي للحق .

تحليل السيد فضل الله : إننا لا ننكر مظلومية الزهراء

عليها السلام في غضب فذك وفي الهجوم على بيتها وغضب علي عليه السلام الخلافة ، ولكن لنا إشكالات عدة على بعض الأمور، وما ذكرتموه عن دلائل الإمامة تحت عنوان (بسند معتبر) ليس معتبراً ، لأن الراوي هو محمد بن سنان الذي لم يوثق عندنا وعند سيدنا الأستاذ السيد الخوئي قدس سره ، كما أن الشيخ المفيد — رحمه الله — في كتاب الإرشاد يشكك في

وجود (محسن) فيقول : وينقل بعض الشيعة أنه أسقطت ولداً سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو حمل محسناً . فعلى قول هذه الطائفة من الشيعة يكون أولاد علي عليه السلام ثمانية وعشرين ولداً .

كما أن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يشك في ذلك ، لا من جهة تبرئة عمر ، ولكن لأن ضرب المرأة عند العرب كان عاراً على الإنسان وعقبه — كما جاء في نهج البلاغة — فهو أمرٌ مستكر وعار عند الناس ، لذلك لا يفعلونه خوفاً من العار — كما يقول كاشف الغطاء .

والمسألة محل خلاف من جهة الروايات التاريخية وفي بعض الأمور المتعلقة بالتحليل النقدي للمتن .

إنني لم أنكر ذلك لأن الإنكار يحتاج الى دليل ، وليس عندي دليل على النفي ، ولكني قلت : (لا أتفاعل) بمعنى أن لدي علامات استفهام لا بد من الجواب عنها بطريقة علمية .

ولم أثير الموضوع ، بل كان حديثاً خاصاً استغله الحاقدون ونشروه بين الناس ، فإذا كان فيه إساءة لذكرى الزهراء عليها السلام فهم الذين يتحملون مسؤوليتها .

تحرير:

س ١٨ : ما رأيكم بمن يقول : ثمة أناس في العراق كانوا يحتفلون في يوم عاشوراء بشرب الخمر فأبي حزن على الحسين عليه السلام عندما يصبح الإنسان في غيبوبة ؟ لقد كان البعض يشرب الخمر ليلة العاشر من المحرم من أجل الإحماء ؟

الشيخ النجيري: بسمه تعالى ، هذا أمر غير واقع لا في العراق ولا في بلد آخر للشيعية من أتباع أهل البيت عليهم السلام وعهدة هذا النقل وحسابه على قائله يوم القيامة والله الهادي للحق .

تعليق السيد فضل الله : لم أقصد الشيعة في كلامي الذي حرفه المحرفون ، بل قصدت بعض الناس في شمال العراق ، من غير الشيعة ، من أهل الفرق الباطلة . وعلى هذا فإن حساب هذا المحرف على ربه يوم القيامة ، لأنني ذكرت في العدد الثاني من (منبر السبت) أن الشيعة لم يقوموا بذلك ، وأن لهم الأثر الكبير في تخليد قضية الحسين عليه السلام في العراق .

الشعائر الحسينية :

س ١٩ : ما هو رأي جنابكم الشريف في الشعائر الحسينية
إن استوجب الإضرار بالنفس كما في حالة اللطم العنيف أو
البكاء الشديد ؟

الشيخ التبويزي : بسمه تعالى ، اللطم والبكاء وإن كان
عنيفا وشديدا حزنا على الحسين عليه السلام من الشعائر
المستحبة لدخوله تحت عنوان الجزع الذي دلت النصوص
المعتبرة على رجحانه ولو أدى بعض الأحيان الى الإدماء
واسوداد الصدر ، ولا دليل على حرمة كل إضرار بالجسد ما لم
يصل لحد الجناية على النفس بحيث يعد ظلما لها والله العالم .

اللطم الشديد :

س ٢٠ : في بعض الأقوال : إن اللطم على الحسين عليه
السلام إذا كان عنيفا يؤدي لإدماء الصدر أو الألم الشديد فهو
محرم لعدة وجوه : (١) إنه ليس أسلوبا حضاريا وينبغي طرح
قضية الحسين عليه السلام بصورة واقعية وحضارية . (٢) إنه
لم يرد عن الرسول وأهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم .
(٣) إن كل إضرار بالجسد حرام وإن لم يؤد الى التهلكة أو
قطع العضو من الجسد فالذي يعرض نفسه للهواء البارد مع

احتمال حدوث مرض في صدره يكون قد ارتكب محرماً ، ما هو رأيكم في هذه المقالة ؟

الشيخ النجوي: بسمه تعالى ، اللطم وإن كان من الشديد حزناً على الحسين عليه السلام من الشعائر المستحبة لدخوله تحت عنوان الجزع الذي دلت النصوص المعتبرة على رجحانه ولو أدى بعض الأحيان إلى الإدماء واسوداد الصدر ، ولا دليل على حرمة كل إضرار بالجسد ما لم يصل لحد الجناية على النفس بحيث يعد ظمناً كما أن كون طريقة العزاء حضارية أو لا ، ليس منوطاً للحرمة والإباحة ولا قيمة له في مقام الإستدلال والله العالم .

تعليق السيد فضل الله على السؤالين : لم أقل أن اللطم والبكاء ليس أسلوباً حضارياً ، وإنما نقلته عن الآخرين في مقام الرد عليهم — كما جاء في جريدة السفير — وكنت أكدت على ضرورة بقاء أساليب إثارة العاطفة في قضية الحسين عليه السلام والبكاء واللطم المعبر عن الحزن ، كما أكدت على ضرورة تطوير وسائل العزاء وطريقة القراءة ، بما يتناسب مع أساليب العصر من أجل ترسيخ قضية الحسين عليه السلام في وجدان الناس في العالم كله .

ورأينا الفقهي ، الموافق للمشهور من الفقهاء وفي مقدمتهم
الشيخ الأنصاري ، هو حرمة الإضرار بالنفس ، ولذلك أفتينا
بعدم جواز التطبير وضرب السلاسل واللطم الذي يوجب إدماء
الصدر .

ولم يكن الأساس في الحكم بالحرمة هو أن هذه الأمور ليست
حضارية ، لكن يمكن أن يقال — كما قال أستاذنا السيد الخوئي
قدس سره — إنها إذا أوجبت هتكا للمذهب ، بأن كانت موجبة
للسخرية عند الناس فإنها تحرم ؛ كما قال بأنها ليست من
الشعائر لأنه لا دليل على ذلك ، لأن مسألة اعتبار شيء من
الشعائر أمر توقيفي ، لا بد فيه من دليل شرعي .

بكاؤ الزهراء عليها السلام :

س ٢١ : ذكر بعض الشيعة : إن بعض الحديث عن أحزان
الزهراء عليها السلام غير دقيق فلا أتصور أن الزهراء عليها
السلام لا شغل لها في الليل والنهار إلا البكاء ولا أتصور أن
الزهراء عليها السلام تبكي حتى ينزعج أهل المدينة من بكائها
مع فهمها لقضاء الله وقدره ، وأن الصبر من القيم الإسلامية
المطلوبة حتى لو كان الفقيد في مستوى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ..

هل أن كثرة بكاء الزهراء عليها السلام وزين العابدين عليه السلام أمرٌ ثابت عند الشيعة أم لا ؟
وهل كان بكاءً عاطفياً محضاً أم كان وظيفة يمارسها المعصوم لهدف من الأهداف وعلى فرض كونه عاطفياً فهل يتنافى مع التسليم لقضاء الله وقدره خصوصاً مع كون الفقيد هو المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ؟

الشيخ التبريزي: ليس المراد ببكاء الزهراء عليها السلام ليلاً ونهاراً استيعاب البكاء لتمام أوقاتها الشريفة بل هو كناية عن عدم اختصاصه بوقتٍ دون آخر . كما أن البكاء إظهاراً للرحمة والشفقة لا ينافي التسليم لقضاء الله وقدره ، والصبر عند المصيبة ، فقد بكى النبي يعقوب عليه السلام على فراق ولده يوسف حتى ابيضت عيناه من الحزن كما ذكر في القرآن مع كونه نبياً معصوماً .

وبكاء الزهراء عليها السلام على أبيها كما كان أمراً وجدانياً لفراق أبيها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فقد كان إظهاراً لمظلوميته ومظلومية بعلمها عليه السلام وتنبهها على غضب حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة وحزناً على المسلمين من انقلاب جملة منهم على أعقابهم كما ذكرته الآية المباركة (أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم) بحيث ذهب

أُتْعِبَ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في تربية المسلمين
سدى .

كما أن البكاء على الحسين عليه السلام من شعائر الله لأنه
إظهار للحق .

تعليل السيد فضل الله : إن المقصود من كلامي هو أن
الزهراء عليها السلام لم تستغرق وقتها في الليل والنهار في
البكاء ، لأنها تمثل أعلى درجات الصبر من خلال مقامها الرفيع
عند الله ، فالزهراء عليها السلام وأهل البيت عليهم السلام قدوتنا
في الصبر ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدوة
الناس كلهم في هذا المجال . وهذا هو معنى التأسي بهم ، فالله
جعل للحزن على المصاب ، لا سيما إذا كان عظيما ، دوره في
رقة القلب ، وللصبر عليه درجة عظيمة لا مخصص لها ..
وكانت الزهراء عليها السلام مشغولة في كل وقتها بالدفاع عن
حق علي عليه السلام في الخلافة ، ومن مظاهر تحركها خطبتها
في المسجد ، وكلامها مع نساء المهاجرين والأنصار ورجالهن .
وإذا صح الحديث بأن عليا عليه السلام كان يطوف بها على
بيوت (أو جموع) المهاجرين والأنصار — كما جاء في بعض
الروايات — فهذا يعني أنها كانت تتحرك بشكل يومي نحو
تحقيق هذا الهدف الكبير .

إننا لا ننكر مشروعية البكاء إسلامياً ، فقد بكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ولده إبراهيم عليه السلام ، ولكن ننكر أن يتحول البكاء الى حالة من الجزع ، أو ما يشبه الجزع ، بحسب الصورة التي تتلى في المجالس ومفادها أن (أهل المدينة ضجوا من كثرة بكائها) وأنهم شكوا الأمر الى علي عليه السلام وقالوا له (إما أن تبكي أباه ليلاً أو نهاراً ..) لأن هذه الصورة لا تليق بمكانة الزهراء عليها السلام في الواقع العام .

أما قولكم : [أنها كانت تبكي إظهاراً لمظلوميتها ومظلومية بعلها وتبئبها على حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة وحزنا على المسلمين بعد انقلاب جملة منهم على أعقابهم ... فيرد عليه :

أولاً : إن إظهار ذلك لا يتحقق بالبكاء ، بل يتحقق في خطبتها في المسجد ، وفي أحاديثها الصريحة مع المسلمات والمسلمين ، وفي حديثها مع أبي بكر وعمر اللذين تحدثت معهما عن غضبها عليهما من خلال غضبهما فدكا وغضبهما للخلافة .

وثانياً : إن الأحاديث الواردة في كلامها وعن بكائها استهدفت إثارة ذكرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تثر شيئاً آخر .

أما بكاء علي بن الحسين عليه السلام على أبيه إظهاراً لمظلوميته فهو صحيح ، لأن الإمام عليه السلام كان يتحدث بذلك ويذكر الحسين عليه السلام في مظلوميته أمام الناس ، لكي يتذكروا الواقعة ويدفعهم للثورة على بني أمية .

إننا نرى أن أهل البيت عليهم السلام قمة في العطاء والصبر ، وفي مقدمتهم السيدة الزهراء عليها السلام التي كانت تمثل القدوة في الصبر حتى في طريقة بكائها ، فهي تبكي بكاء الصابرين الرساليين الشاكرين إلى الله سبحانه وتعالى .

مصيبة كربلاء :

س ٢٢ : في بعض التصريحات : إنه لا داعي لإثارة مصيبة كربلاء بين الناس بشكل عنيف وحماسي بحيث يكون (حالة طوارئ بكائية) فإن ذلك ليس أسلوباً حضارياً ولا إسلامياً .. ما هو رأيكم في هذه المقالة .. [نشر هذا الكلام في مقابلة لفضل الله في جريدة السفير ٢٧ / ٢ / ٩٦] ؟

الشيخ التبريزي : بسمه تعالى ، البكاء الشديد والإبكاء المثير من الأمور المستحبة التي دلت على رجائها النصوص الكثيرة ففي الوسائل باب ٦٦ من أبواب المزار روايات كثيرة في استحباب ذلك ومنها صحيح معاوية بن وهب عن الصادق

عليه السلام انه قال لشيخ : أين أنت عن قبر جدي المظلوم الحسين؟ قال : إني لقريب منه . قال عليه السلام : كيف اتيانك له ؟ قال : إني لآتيه وأكثر . قال عليه السلام : ذاك دم يطلب الله تعالى به ثم قال كل الجزع والبكاء مكروه ما خلا الجزع والبكاء لقتل الحسين عليه السلام والله العالم .

تحليل السيد فضل الله : لم أقل أنه لا داعي لإثارة مصيبة كربلاء بين الناس بشكل عنيف وحماسي بالشكل الذي نضع أنفسنا في (حالة طوارئ بكائية) بل نقلت ذلك عن الآخرين من غير مذهبنا من المسلمين وغير المسلمين ، ورددت عليه كما جاء في جريدة السفير .

ولذلك فلا حاجة للحديث عن البكاء الشديد واستحبابه لأننا لا ننكر ذلك ، بل ندعو إليه .

أما الجزع ، فإني أخالفكم في موقفكم منه ، لأن الحديث الذي يدعو إليه لا بد من ردّ علمه الى أهله ، فالجزع أمرٌ قبيح في ذاته ، لا بلحاظ الشخص الذي تجزع عليه ، بل بلحاظ أنه صفة غير حسنة في الإنسان نفسه ، وربما كان وارداً على سبيل المبالغة .

مصادر قضية الحسين عليه السلام :

س ٢٣ : في بعض الكلمات أن أوثق المصادر في قضية الحسين عليه السلام هو ما جاء في كتاب اللهوف في قتلى الطفوف للسيد ابن طاووس فما هو رأيكم في ذلك ؟

الشيخ التبريزي : بسمه تعالى ، ثبوت حوادث كربلاء على نحو الإجمال حاصل بالتواتر وبالأحاديث المعتبرة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام وأما تفاصيل الحوادث فتطلب من كتب متعددة ، ومنها الكافي وكتب المزار لعلمائنا الأبرار وأما كتاب اللهوف وكتاب أبي مخنف فهو كسائر كتب التاريخ الخاضعة لميزان القبول والرد والله العالم .

تحليق السيد فضل الله : لقد ذكرت في المقال المنشور في (السفير) أن من أوثق المصادر (الطبري) و(اللهوف في قتلى الطفوف) ولم أذكر أنهما الكتابان الوحيدان في ذكر الواقعة . أما قولكم بأن تفاصيل الحوادث تذكر في (الكافي) فأعتقد أنه من سهو القلم لأن (الكافي) لم يدخل في تفاصيل واقعة عاشوراء كذلك الأمر بالنسبة لكتب (المزار) فليراجع (الكافي) وكتب (المزار) .

ملحق . ١ .

بحث في العصمة

العصمة :

س : يتردد في بعض الأوساط أن لكم رأيا مخالفا للمشهور في موضع العصمة فهل لكم أن توضحوا لنا رأيكم حول هذا الموضوع ؟

ج : الواقع أنني ليس لي رأي سلبي في العصمة بل اني أتصور أن نهجي في الاستدلال على العصمة أكثر سلامة ودقة من المنهج الذي اعتمده الآخرون . فنحن نلاحظ أن من أدلة القدماء على العصمة أن غير المعصوم يفقد ثقة الناس به فلا يقبلون عليه ولا يستمعون إليه مما يلغي دور النبي أو دور الإمام إذا لم يكونا معصومين . إذا فالعصمة تكون لاحتواء واقع الناس لأن الناس تتبع من تتق به ولا تتبع من لا تتق به فلو أن الله أرسل أنبياء غير معصومين أو أن النبي عين بأمر من الله أئمة غير معصومين فإن الناس لا تتق بهم وبالتالي فإن أثر النبوة أو أثر الإمامة يكون قد فقد .

إننا نتصور أن هذه المسألة لا تسلم أمام النقد ، لأن العقل إنما يحكم في هذا الاتجاه من العصمة في حالة التبليغ لأنه لا معنى لأن يرسل الله نبيا أو أنه يعين إماما يبلغه عن الله وعن رسوله لأن الناس إذا فقدت ثقتها بكلام الولي باحتمال انه لا ينسى أو يسهو ويحرف الكلام عن مواضعه أو يغفل أو ما الى ذلك فإن

الناس لا تتق بأن ما يقوله هو من عند الله سبحانه وتعالى ،
وبذلك تفقد الرسالة وثاقتها في نفوس الناس فلا يعود لها معنى
في عملية الإيمان وفي عملية الهداية .

أما بالنسبة الى العصمة في غير هذا الجانب كما لو فرضنا
ان النبي أو الإمام يخطئ في أمور حياتية أو أنه ينسى بعض
الأشياء العادية ، يسهو في صلاته . فإن العقل لا يحكم بامتناع
الخطأ أو النسيان أو السهو في هذا المجال ، بل اننا نرى أن
بعض فقهاء الشيعة وهو الشيخ الصدوق أو أبوه أو شيخه
رضوان الله عليهم ، يرون أن أول علامة من علامات الغلو هو
نفي السهو عن الأئمة ، ونرى ان بعض علماءنا ومنهم السيد
الخوئي - رحمة الله عليه - يتحدث بأنه ليس من الممتنع أن
يسهو النبي أو الإمام في غير موقع التبليغ ولكن الممتنع فقط هو
ان يسهو في التبليغ .

وعلى ضوء هذا ، فإن العقل لا يحكم بضرورة أن يكون
معصوما في القضايا الأخرى ، كما أن النبي أو الإمام لا يفقد
ثقة الناس به لمجرد خطأ هنا أو خطأ هناك ، مما لا يتصل
بالقضايا الحيوية الأساسية التي تمس خط الإستقامة في الإيمان
والإسلام وما الى ذلك ونحن نلاحظ في الواقع الخارجي إن
الناس ترتبط بكثيرين في المسألة السياسية والمسألة الدينية
والاجتماعية فتجذب لأشخاص بشكل فوق العادة مع إيمانها بأن

هؤلاء الناس يخطئون في غير الموقع الذي يتبعونهم فيه أو أنهم لا يتعمدون الخطأ حتى في المواقع التي يتبعونهم فيها ، بحيث يتراجعون عن الخطأ في حال اكتشافه ، فإن لناس لا تفقد نقتها فيهم .

لذلك فإننا قلنا أن هذا المنهج في الاستدلال لا يصلح أن يكون أساساً عقلياً بالقول بالعصمة لا سيما إذا أردنا أن نتحدث عن العصمة بشكل شامل بحيث تشمل التبليغ وغير التبليغ .

ومن هنا ، فإننا حاولنا ولا ندري كم تصدق هذه المحاولة من الناحية الفكرية أن ندرس طبيعة النبوة ، فإن النبوة ليست مهمة (ساعي البريد) ينقل الرسالة ليلبغها للناس وتنتهي مهمته عند هذا الحد ، بل نحن نقرأ في قوله تعالى (الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين) [الجمعة: ٢] ، ونحن نقرأ (يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً * وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً) [الأحزاب: ٤٥-٤٦] ..

فهو بالإضافة الى كونه مبشراً ونذيراً يمثل الشاهد على الناس كما يمثل السراج الذي يضيء للناس ، ومن المعلوم ان المقصد انه يضيء للناس درب الحق وهكذا كان موقع النبي أن يحكم بين الناس بالحق وأن يقيم الحياة على أساس الحق ومن الطبيعي ان الإنسان الذي يراد له من خلال موقعه ان يغير العالم على

أساس الحق لا يمكن أن يكون في عقله شيء من الباطل أو في قلبه شيء من الباطل ، أو في حركته شيء من الباطل والإنسان الذي جاء ليكون السراج المنير لا يمكن أن يكون في عقله شيئاً من الظلمة أو في إحساسه أو في حركته شيئاً من الظلمة ، الأمر الذي يجعل مسألة النبوة هي نور يشرق في عقول الناس وفي قلوب الناس وحياة الناس ، لا سيما ان الله جعل الكتاب الذي يحمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوراً واعتبر النبي تجسيداً للكتاب فهو القرآن الناطق الى جانب القرآن الصامت .

إننا نعتقد بأن فهمنا لدور النبوة وهو دور المهمة التي يراد لها أن تغير العالم على أساس الحق يفرض أن يكون النبي حقاً كله وأن لا يكون فيه شيء من الظلمة والإمامة هي امتداد للنبوة من دون نبوة (يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) ، لذلك لما كان دور الإمام هو دور حارس الشريعة ودور الإنسان الذي يعمل على امتداد خط النبوة في حياة الناس على أساس تركيز الحق في الفكر وفي العمل والقول وفي حركة الواقع فلا بد أن يكون معصوماً تماماً كما هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المجال .

وهناك نقطة أخرى نثيرها أمام مسألة شمولية العصمة جوانب التبليغ وغير التبليغ أن الشخصية لا تعيش ازدواجاً في واقع الإنسان ، فالإنسان الذي لا ينسى في مسألة التبليغ لا ينسى في

المسائل الأخرى، والإنسان الذي ينطلق بالحق في التشريع وفي التبليغ لابد له أن ينطلق بالحق في الجوانب الأخرى لأنه لن يكون كذلك إلا إذا كان الحق أساسياً في شخصيته .

وهناك نقطة أثرناها في مسألة العصمة وهي أن العصمة حينما تكون بهذا الشكل غير العادي ، الذي لا يمكن أن يملكه الإنسان ، ليس من خلال تجربته الخاصة بحيث يمتنع عليه ولو امتناعاً وقوعياً أن يخطأ أو أن ينحرف بل لابد أن يكون هناك فيض من الله على نفس هذا النبي أو هذا الإمام بحيث يمتنع عن الانحراف وصدور الباطل منه، وهذا ما ربما يتحدث عنه الآخرون بشكل سلبي باعتبار أنه يوحى بالجبرية ولكننا نحاول أن نناقش هذه السلبية التي يتخذها بعض الناس بطريقة موضوعية علمية :

أولاً: إن مسألة حتمية العصمة قد تبطل الثواب برأي هؤلاء، لأنك عندما تندفع الى عمل الخير بعصمتك فأنت لم تبذل جهد في ذلك ، فعلى أي أساس تستحق الثواب ؟ .. ولهذا يقول هؤلاء أن حتمية العصمة تبطل الثواب .

ولكننا نجيب على ذلك أن علماء الكلام يرون أن الإنسان المؤمن العامل بالصالحات لا يستحق الثواب من خلال عمله لأن عمله ملك لله وعقله الذي فكر به واهتدى به خلق الله وأعضلوه التي عبد الله بها والتي استخدمها في سبيل العمل هي ملك الله

فليس هناك شيئاً إنسانياً بعيد عن الله في حركة الإنسان ليستحق عليه الثواب فعمله وفكره وحركته لله ، لذلك قالوا أنه يستحق الثواب بالفضل . فالله تفضل على عباده وجعل لهم الثواب على عملهم من خلال اختيار له .

نقول : فما المانع أن يختصر الله المسألة فيجعل لعبده الثواب تفضيلاً منه من دون ربطه بالجهد العملي باختيار الإنسان لأسباب تتعلق بالاصطفاء ولمصالح تتعلق بالرسالة الإلهية ، إنه أمر ليس مستحيلاً .

ثانياً : ربما يثار سؤال أمام هذا الموضوع من الآخرين ان الله إذا عصم الإنسان بطريقة حتمية فما هو فضله على بقية الناس ؟ ربما يكون الناس الآخرين أفضل من المعصوم ولا فضل للمعصوم على الناس لأن الله قد عصمه ولم يعصمهم فلا فضل له على الناس في عصمته .

إننا نقول : ان الفضل من الله ، والله هو الذي يعطي الفضل ، والله هو الذي يعطي القيمة ، والله هو الذي يصطفي في الناس رسلاً ومن الملائكة رسلاً فالقيمة للإنسان المعصوم ان الله قد اصطفاه وعصمه واختاره فلا بد أن يكون اختيار الله واصطفاءه له بالحكمة . أما ما هي الحكمة ولماذا اصطفى هؤلاء دون غيرهم نقول (لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) [الأنبياء : ٢٣] لابد أن تكون هناك حكمة في اصطفاءه ولو كانت الحكمة لأن

الله صنعه بطريقة ما ، أراد أن يكون نوراً يشرق في الناس تماماً كما صنع الشمس وجعلها نوراً كلها لتشرق على الناس ، فالشمس تفضل القمر وتفضل الكثير من الظواهر الكونية ، ولكن فضلها من الله والله أعطاها الفضل ، لماذا إذن لا يمكن أن يكون الفضل للإنسان لأن الله عصمه ولأن الله اصطفاه إن المسألة في هذا المقام ليس من الضروري دائماً أن تكون مسألة قيمة تنطلق من عمق الذات بل أن القيمة تنطلق من الله سبحانه وتعالى الذي يجعل في الذات أسراراً تجعل هذه التراث ذات قيمة من ناحية موضوعية تماماً ، كما يجعل الجمال فضلاً ولكن الجميل لم يخلق جماله ، والله خلق الإنسان في أحسن تقويم وبهذا فضل على الحيوان ، ولكن التفضيل لم يكن منطلقاً في هذا الجانب في اختيار الإنسان وإرادته ، إننا نعتقد ان الفضل هو من اختصاص الله له وتميزه بهذه الميزة أو تلك .

ثالثاً : ان القدوة تبطل ، لأن الناس عندما يرون هذا معصوماً من خلال خلق الله وهو معصوم فيقال بأنه ليس بإمكان الناس الوصول الى مستوى المعصوم لكي يقتدى به ، لكن هذا الكلام لا يثبت أيضاً أمام النقد ، لأنه يكفي في القدوة أن كون عمله جيداً وأن يكون مقدوراً في الناس ، وليس من المفروض في القدوة أن يكون مستوى المقتدي في مستوى المقتدى به فالناس تقتدي بالعلماء والعلماء في درجة عالية من العلم والفضيلة ،

فإذا كان المطلوب بالقوة أن يكون مساوياً للمقتدي لما اقتدى
إنسان بإنسان ، نعم عندما يقوم النبي بمعجزة فإننا لا نستطيع أن
نقوم بها لأننا نقول بأن النبي قد زود بطاقات معينة لم نزود بها،
وهذا أمرٌ مقدوراً له ، وليس باقتدارنا القيام به .

وهناك نقطة لابد أن نثيرها في هذا الموضوع هي أن
المعصوم ينطلق بإرادته نحو الطاعة ، ولكنه إذا أراد أن يعصي
فإن الله يعصمه في ذلك عندما تتوفر له ظروف المعصية فإن
الله يخلق له حواجز تصدّه عن هذه المعصية ، فليس معنى
حتمية العصمة أنه هنا لا يملك الاختيار ، بل هو يملك أن
يفعل ولكنه عندما يتوجه الضعف البشري في نفسه فإن الله
يتدخل ، كما في قوله تعالى : (وَهَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى
بِرَّهَانَ رَبِّهِ) [يوسف : ٢٤] أو في قول يوسف عليه السلام: (قال
رب السجن أحب إليّ مما يدعونني إليه وإلاّ تصرف عني
كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين) [يوسف : ٣٣] ، فالله
قد يعصمه من ناحية داخلية وقد يعصمه من ناحية خارجية ،
لذلك فإن الحتمية التي تقول بها لا تسلب عنصر الاختيار ، لأن
الحتمية إنما تأتي في الجانب السلبي فهو يندفع الى الطاعة بكل
إرادته وبكل إيمانه وبكل معرفته بالله سبحانه وتعالى ولكن إذا
انطلقت نقاط الضعف البشري في نفسه فإن الله يعصمه منها إما
بطريقة وقائية بأن يزرع في نفسه ما يعتصم به أو أن يحدث

هناك شيئاً يعصمه من الوقوع في الخطأ ، بحيث ينطلق فيه بشكل إرادي فهو معصوم دائماً ، يعني أنه تحت رعاية الله وتسديده دائماً .

ولعل هذا هو الذي ينسجم مع العقيدة المشهورة عند الشيعة وهو أن النبي يُخلق معصوماً فهو معصوم قبل البعثة كما هو معصوم بعدها، وأن الإمام أيضاً هو معصوم قبل الإمامة كما هو معصوم بعدها ، وهذا هو الرأي المشهور عند الشيعة .

إننا نتساءل: أنه إذا كانت العصمة تنطلق من حالة اختيارية ذاتية فكيف يمكن أن يكون معصوماً وهو في بداية الطفولة ؟ ان البعض يقول ان الله يعطيه مرتبة من العلم بحيث أنه إذا عاش في داخلها فإن نفسه لا تتوجه الى المعصية كما تلاحظه في الإنسان الذي يجسد قبح بعض الأشياء في نفسه بحيث لا يندفع نحوها كما في قضية الصدود النفسي في العرض جنسياً نحو المحارم كالأم والأخت أو العمة أو الخالة لأن معرفته بقبح هذا قد بلغت حدّاً بحيث تمنعه من الإقدام نحو هذا الشيء ، إننا نشبه بذلك ونقول ان الله أعطى المعصوم علماً بحيث إذا أشرق هذا العلم بعقله وفي قلبه وفي إحساسه وشعوره فإنه يمنعه من المعصية ، إن هذا يعني ان العصمة حتمية ولكنها من خلال ان الله أودع فيه شيئاً يجعله يمتنع عن المعصية باختياره أو بدونه ، لكن المسألة ليست اختيارية في الأساس باعتبار أنه عندما أودع

الله فيه هذا العلم الذي لم يودعه في غيره فإنه لا يستطيع أن يعصي في هذا المجال .

ولهذا فإننا في الوقت الذي لا نريد أن نؤكد هذه المسألة لكننا نعتقد أن مسألة العقيدة ، عقيدة الشيعة الإمامية في أن النبي واجب العصمة وإن الإمام واجب العصمة إن عملية الوجوب التي تمثل الحتمية لا تتماشى مع عملية الاختيار الذاتي التي تتماشى مع الإنسان، وإذا كان بعضهم يفرق بين الإمكان الذاتي وبين الإمكان الوقوعي فإنني أعتقد بأن المسألة لا تختلف بهذا المعنى ، لأن كون الشيء ممكناً ذاتاً إذا كان ممتمناً وقوعاً بحسب كل القضايا وليس ممتمناً وقوعاً في قضية خاصة من خلال حالة إختيارية محدودة ولكنها متمتعة من جميع القضايا ، فالقضية لا تختلف بين الإمكان الذاتي والإمكان الوقوعي لأنه إذا كان ممتمناً وقوعاً فلا قيمة للإمكان الذاتي لأنه يصبح مجرد حالة تجريدية لا علاقة لها بعالم الاختيار الذي هو حالة واقعية للإنسان .

لذلك نحن لا نعتبر أن الحديث عن إختيارية العصمة وعن حتميتها من القضايا المهمة في مسألة العقيدة ، سواء سلمنا بهذا، أو لم نسلم، فإن العقيدة الإمامية في العصمة تفرض أن نعتقد بأن النبي معصوم وأن الإمام معصوم .

أما كيف انطلقت العصمة ؟ .. ما هو اللطف الإلهي الذي يعبر عنه بعض الناس ؟ .. ما هو تأثير العلم الذي يعطيه الله إياه ؟ .. هذا وذاك لا يعتبر من القضية شيئاً من قريب أو بعيد . وعلى ضوء هذا فإننا من خلال فهمنا لدور النبوة ودور الإمام نعتقد بأنه لا بد للنبي أو للإمام أن يكون معصوماً في جميع الأمور سواء في القضايا التي تتصل بالتبليغ أو القضايا التي تتصل بحركة الفكر في واقع الحياة .

م : [في رحاب أهل البيت عليهم السلام ، ص ٤٠٣ ، ط بيروت ، عام ١٤١٩ هـ]

عصمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم :

إننا لا نوافق من يقول أنه كان معصوماً في التبليغ وحسب ، ولم يكن معصوماً في أمور الحياة ، بل نقول : إنه معصوم ب كله إن في التبليغ وإن في شؤون الحياة المختلفة لأن عمله كله وحركته في الحياة كلها هي رسالة .. ولذلك فلا تجزيئية في شخصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، بحيث نقول أنه معصوم بهذا الجانب وليس معصوماً بذاك الجانب ، فالعصمة سر عقله وقلبه وإحساسه وشعوره وحركته كلها في الحياة .. وما نقوله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقوله أيضاً عن خلفاء رسول الله الأئمة عليهم السلام .

م : [الندوة ، ج ٦ ، ص ٤٦٠]

ملحق . ٢ .

هل الزهراء امرأة غير عادية ؟

هل الزهراء عليها السلام امرأة خير عادية؟

ورغم ما تقدم من براهين على عصمة الزهراء وقديسيتها وكراماتها وفضائلها .. فإن ذلك لا يخرجها عن كونها امرأة من جنس البشر تملك من الأحاسيس والعواطف والغرائز ما تملكه سائر النساء ، وإنما عظمتها أنها حركت أحاسيسها في رضا الله، ولم تسمح لغرائزها أن تخرج عن حدود الله سبحانه ، بحيث ان قلبها وعقلها وجسدها لم ينحرفوا عن خط الاستقامة طرفة عين أبدا .

وعندما تحدثنا في (تأملات إسلامية حول المرأة)^١ عن الزهراء عليها السلام — كما مريم وآسية بنت مزاحم ... — امرأة عادية ، فلم يكن في ذلك الكلام إشعار بنفي كرامات الزهراء ، وعصمتها ، كيف وقد أشرنا في تلك الصفحة نفسها الى أن الله سبحانه منح بعض تلك النسوة العظيمات من ألطافه ما يسددهن ويثبتهن روحيا وعمليا ، وإنما كان ذلك الكلام يرمي — كما يشهد به صدره وذيله — أنها عليها السلام لم تكن إلا بشرا وتحمل خصائص سائر النساء ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشرا ويحمل خصائص الرجال (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي) [الكهف : ١١٠] ، وإلا لو لم يكن رسول

^١ تأملات إسلامية حول المرأة : ص ٩ ، دار الملاك ، ط ٦ ، ١٩٩٧ م .

الله بشرا وكذلك الأنبياء والأئمة والزهراء — عليهم جميعا سلام الله — لما كان لهم فضل على سائر الناس ، ولما كان هناك معنى للإقتداء بهم (ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون) [الانعام : ٩] فعظمة هؤلاء وقيمتهم أنهم بشر وليسوا ملائكة ، ولكنهم بإرادتهم وقداستهم أرفع شأننا عند الله من الملائكة .. ولهذا علينا عندما نقدم الزهراء عليها السلام أو نقدم آل البيت عليهم السلام ، أن لا نقدمهم بطريقة توحى بأنهم ملائكة أو أنهم غيب من الغيب ، لأننا وإن كنا نعتقد أن الغيب يمثل الأساس في عقيدتنا ، ولكن إرادة الله قضت أن يكون المثل الأعلى للناس والهادي لهم من الضلالة من جنسهم (قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا) [الإسراء : ٩٣] .

(هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم) [الجمعة : ٢] .

ولئن بقي البعض يصر — ورغم كل كلماتنا وصراحتها في تقديس السيدة الزهراء عليها السلام وتعظيمها وبيان عصمتها .. ورغم كثرة محاضراتنا وتنوعها منذ أكثر من خمسين سنة في شأن آل البيت عليهم السلام — على تقويلنا ما لم نقله وتحميل كلامنا ما لا يحمله ، في شأن سيدتنا الزهراء عليها السلام وعصمتها ، أو في شأن ولاية سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام التي أكدها ونص عليها النبي الأمين صلى الله عليه وآله وسلم في مواضع عديدة أبرزها في غدير خم ، فإننا ندعو الله لهم

بالهداية إن كان لا يزال عندهم قابلية ذلك ، وإلا فحسابهم على
الله ولنا معهم موقف يوم القيامة ، يوم يقوم الناس لرب العالمين
الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها في كتاب ،
وسيكون الحساب بمحضر جدنا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ، وجدنا أمير المؤمنين عليه السلام وجدتنا الصديقة
الزهراء عليها السلام ، ونرى لمن يكون الفلج في ذلك اليوم .
م [الزهراء القدوة ، ص ١٧٢-١٧٤]

ملحق ٣.

(وَهَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا)

(وهمت به وهم بها)

آراء أعلام التفسير :

أولا - الشريف المرتضى :

في تفسيره لقوله تعالى : (وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) [يوسف : ٢٤] ، يرى الشريف المرتضى أن الهم - لغة - ينقسم إلى وجوه :

الوجه الأول : العزم على الفعل .

الوجه الثاني : خطورة الشيء بالبال وإن لم يقع العزم عليه .

الوجه الثالث : المقاربة ، فيقولون : هم بكذا وكذا أي كاد يفعله.

الوجه الرابع : الشهوة وميل الطباع .

(فإذا كانت وجوه هذه اللفظة مختلفة متسعة على ما ذكرناه ، نفينا عن نبي الله ما لا يليق به ، وهو العزم على القبيح ، وأجزنا باقي الوجوه ، لأن كل واحد منها يليق بحاله) .

(أما همها فكان أخبث الهم ، وأما همه فما طبع عليه الرجال من شهوة النساء) ، ويعتبر هذا النمط من التفسير أو التأويل لا ينافي العصمة ، وليس فيه ما يسيء إلى يوسف الصديق عليه السلام بشيء^١.

^١ راجع : تزيه الأنبياء : ٧٨-٧٩ .

ثانياً - الشيخ الطوسي :

يذكر الشيخ الطوسي ثلاثة معانٍ للهَمَّ ، وهي :

١- الهَمَّ بمعنى العزم .

٢- الهَمَّ بمعنى الإخطار .

٣- الهَمَّ بمعنى الشهوة وميل الطباع .

وبعد توضيحه لهذه المعاني الثلاثة يعقّب الطوسي رحمه الله قائلاً:

(وإذا احتمل الهَمَّ هذه الوجوه نفينا عنه عليه السلام العزم على

القبیح ، وأجزنا باقي الوجوه ، لأن كل واحدٍ منها يليق بحاله) ^١ .

ثالثاً - العلامة ابن إدريس الحلّي :

ينتخب العلامة ابن إدريس الحلّي في تفسيره المختصر (منتخب

التبيان) الوجوه الثلاثة لمعنى الهَمَّ في اللغة التي ذكرها الشيخ

الطوسي في تفسيره (التبيان) ، ويذهب الى ذات الموقف في تفسيره

لهمَّ يوسف عليه السلام ، حيث يذكر النصّ بحذافيره :

(وإذا احتمل الهَمَّ هذه الوجوه ، نفينا عنه عليه السلام العزم على

القبیح ، وأجزنا باقي الوجوه ، لأن كل واحدٍ منها يليق بحاله) ^٢ .

^١ الطوسي : التبيان : ٦ - ١٢١ .

^٢ منتخب التبيان : ٢ - ٢٢ - ٢٣ .

رابعاً - الشيخ الطبرسي في (مجمع البيان) :

جعل الشيخ الطبرسي تفسير (الهم الطبيعي) - في تفسيره الكبير (مجمع البيان) أحد الأقوال الثلاثة التي اعتبرها ليس فيها نسبة معصية كبيرة ولا صغيرة الى يوسف عليه السلام ، حيث يقول :

(وثالثها : إن معنى قوله (هم بها) اشتهاها ، ومال طبعه إلى ما دعت إليه) ثم قال : (وقد يجوز أن تسمى الشهوة هما على سبيل التوسع والمجاز ولا قبح في الشهوة لأنها من فعل الله تعالى)^١ .

خامساً - الطبرسي في (جوامع الجامع) :

في تفسيره المختصر (جوامع الجامع) يقول العلامة الطبرسي : هم بالأمر ، إذا قصده وعزم عليه ، والمعنى : (ولقد همت بمخالطته وهم بها بمخالطتها لولا أن رأى برهان ربه ، جوابه محذوف تقديره لولا أن رأى برهان ربه لخالطها ، فحذف لأن قوله وهم بها يدل عليه . لقولك هممت بقلته لولا أنني خفت الله . معناه : لولا أنني خفت الله لقتلته)^٢ .

سادساً - ابن أبي جامع العملي في (الوجيز) :

يفسر العلامة العملي في تفسيره القيم (الوجيز في تفسير كتائب الله العزيز) قوله تعالى (وهم بها) : (مال طبعه إليها ، فهمه منازعة

^١ مجمع البيان : ٥ - ٦ - ٣٥٤ .

^٢ جوامع الجامع : ٢١٦ ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ .

الشهوة الطبيعية ، لا القصد الإختياري ، فلا قبح فيه ، إذ لا اختصار فيه ، وإنما معه يمدح ويثاب من كف نفسه عن الفعل^١.

وفي تفسيره لقوله تعالى : (لولا أن رأى برهان ربه) يقول المفسر العاملي : (جواب لولا محذوف دل عليه (وهم بها) . أي : لولا النبوة المانعة من القبح لعزم أو لفعل . وليس المتقدم جوابا لأن جوابها لا يتقدمها)^٢.

وفي تفسيره لقوله : (وما ابرئ نفسي) يقول صاحب الوجيز : (عن الميل الطبيعي ، وإنما استعصمت بلطف الله)^٣.

سابعا- العلامة المجلسي في (بحار الأنوار) :

عقد العلامة المجلسي في (البحار) بحثا - عقيب إيراده قصة يعقوب ويوسف عليهما السلام تحت عنوان (تذنيب : حل ما يورد من الإشكال على ما مر من الآيات والأخبار) تصدى في أحد فصوله للرد على الإشكال الذي قد يرد في تفسير قوله تعالى : (وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) .

وقد رأى صاحب (البحار) أن الأجدى في دفع هذا الإشكال هو ما جاء في تفسير الفخر الرازي ، فنقله بأكمله على طوله ، واعتبره أجدى في إتمام المرام في هذا المقام ، حيث يقول : (ولنذكر ما

^١ الوجيز : ٩٩/٢ .

^٢ ن . م : ٩٩ .

^٣ ن . م : ١٠٠ .

أورده الفخر الرازي في هذا المقام ، فإن اعتراف الخصم أجدى في إتمام المرام)^١.

وقد ذكر ثلاثة وجوه في تفسير (الهم) ، كان ثانيها (الهم بالشهوة) ليكون معنى الآية على هذا الوجه : (ولقد اشتتهه واشتهاها لولا أن رأى برهان ربه لدخل ذلك العمل في الوجود)^٢.

ثامنا - العلامة المشهدي في (كنز الدقائق) :

يذكر المفسر العلامة المشهدي في تفسيره القيم (كنز الدقائق) في تفسير قوله تعالى : (وهم بها) قولين أساسيين، ثانيهما : (المراد بهما ميل الطبع ومنازعة الشهوة ، لا القصد الإختياري ، وذلك مما لا يدخل تحت التكليف ، بل الحقيق بالمدح والأجر الجزيل من الله من يكف عن الفعل عند قيام هذا الهم)^٣.

تاسعا - ملا صدرا الشيرازي في (تفسير القرآن الكريم) :

وفي تفسيره لقوله تعالى : (لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور) [الحديد : ٢٣] ، يطرح الحكيم الرباني صدر المتألهين الشيرازي موضوعا بعنوان : (عللة اختلاف الإستعدادات وأقسام السعادة والشقاوة) ، يتعرض فيه لقوله

^١ البحار / ١٢ / ٣٢٦ .

^٢ راجع (مراجعات في عصمة الأنبياء عليهم السلام من منظور قرآني) ط ٢ - ص ١٨٣ .

^٣ كنز الدقائق : ٦ / ٢٩٤ .

تعالى : (ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) ، يوى أن
الهم اليوسفي يتمثل بالميل النفساني الذي لا يصل الى مرحلة الطلب
والاستدعاء ذلك لأن الزاجر العقلي يلعب دوره في عدم إمضاء السهم
النفساني حتى لا يتحول الى عزم على الفعل .

وقد جاء في الهامش منه قدس سره :

(فإن الهم المنسوب الى يوسف الصديق — على تقدير الوقف على
(وهم بها) والانفصال عن (لولا أن رأى) — ليس بمعنى العزم ، بل
بمجرد الميل النفساني من غير طلب واستدعاء)^١ .

عاشرا - العلامة عبد الله شبر :

يقول العلامة المفسر السيد عبد الله شبر في تفسيره الشهير
المختصر: (ولقد همت به) قصدت مخالطته (وهم بها) مال طبعه
إليها، لا القصد الإختياري ، والمدح لمن كف نفسه عن الفعل)^٢ .
وفي تفسيره لقوله تعالى : (فصرف عنه كيدهن) : (بلطفه وتوفيقه
لقمع الشهوة ..)^٣ .

وفي تفسيره لقوله : (وما أبرئ نفسي) : (عن الميل الطبيعي (إن
النفس) جنسها (لأماراة بالسوء) بميلها الطبيعي إلى الشهوات (إلا ما
رحم ربي) رحمة فعصمه).

^١ تفسير القرآن الكريم : ٢٦٧/٦ — ٢٦٨ .

^٢ تفسير شبر : ٢٤١ .

^٣ ن . م . : ٢٤٢ .

حادي عشر - العلامة الطباطبائي في (الميزان) :

يرى العلامة الطباطبائي أن الهم الطبيعي (غير مضموم لخروجه عن تحت التكليف) وبالتالي فإنه لا ينافي العصمة^١ .
ومن الخطأ الشائع في بعض الأوساط أن العلامة الطباطبائي يعارض إتجاه (الميل الطبيعي) ولا يقبله لأنه مضر بالعصمة ! وهذا نقول على الطباطبائي نابع من عدم القراءة الدقيقة لتفسير (الميزان)^٢.

^١ راجع الميزان : ١١ / ١٣٦ .

^٢ راجع (مراجعات في عصمة الأنبياء) ط ٢ ، ص ١٨٩

ملحق - ٤ -

الشفاعة : من وحي القرآن

تقرير مبدأ الشفاعة :

وفي ضوء هذه الآية نستفيد تقرير مبدأ الشفاعة التي تؤكد وجودها لدى بعض الأشخاص المقربين الى الله ، ولكن من خلال إعطاء الله له ذلك فيكون القصد والتوجه لله في المسألة لا للشخص ، لأنه لا يملك من أمر الشفاعة شيئاً في نفسه . وذلك هو الحد الفاصل بين الإستغراق في الشخص من خلال الاستغراق في ذاته ، وبين الاستغراق في الله على أساس الكرامة التي يمنحها لبعض عباده في شفاعتهم للآخرين استجابة لإرادة الله له في ذلك ؛ وهذا ما يعطي للعقيدة صفاءها فلا يطلب أحد من مخلوق شيئاً ، بل يكون الطلب كله لله ، والقصد إليه في كل شيء حتى في الشفاعة التي لا يملكها أحد إلا بإذنه ..

إن (السيد) يصرح في أكثر من مناسبة أن الشفاعة ليست (صورية بل هي حقيقية) وإن لها تأثيراً ودوراً فاعلاً في عملية الشفاعة والمغفرة .

فقد سئل في ندوة السبب السؤال التالي : هل إن طلب الحوائج من أهل البيت عليهم السلام هو باعتبار أن لهم مقاماً عند الله ، أم أن لديهم استقلالاً في التأثير من باب الشرك بالله ؟

فأجاب قائلاً : في الواقع نحن نتوسل بأهل البيت عليهم السلام توسل استشفاع ، فنقول : (اللهم واجعل توسلي به شافعاً

يوم القيامة نأفعا) فنحن نطلب من الله قضاء حوائجنا ولا نطلبها من أهل البيت عليهم السلام .

إننا نتشفع بهم إليه ، أي نجعلهم شفعا لنا إلى الله في قضاء الله سبحانه وتعالى حوائجنا على أساس أن الله أراد أن يكرم أنبياءه ورسله وأوليائه بأن يشفعهم في قضاء حوائج عباده ، وأن يشفعهم في غفرانه وعفوه لعباده ، فيمنحهم ذلك الموقع وتلك الكرامة .

وليس معنى ذلك أن الشفاعة صورية ، بل هي حقيقية ، ولكن ضمن البرنامج الإلهي فيما يأخذون به في فعلية الشفاعة لهذا أو ذاك ، وفيما يترك ، على هدى قوله تعالى (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) [الأنبياء : ٢٨] .

ولذلك نحن نقول : إننا نتوسل فنرفع الأمور إلى الله سبحانه وتعالى ، نتوسل بالله في ذاته وبحقهم ، أي مما جعل الله لهم من حق في هذا المجال ، وليس شركا بالله ، بل هو مظهر لتوحيد الله . فأنت حينما تطلب حاجتك إنما تطلبها من الله سبحانه وتعالى ، وتجعل رسول الله ووليّه بابا من الأبواب التي يمكن أن يفتحها الله لك بما جعله الله له من ذلك . وهذا لا مانع منه

[الندوة - ج ١ ، ص ٣٦٥]

إن في هذا النص تصريحاً بأن الشفاعة (ليست صورية بل هي حقيقية) . [راجع : مراجعات في عصمة الأنبياء ص ٥٠٢]

بسمه تعالى

سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الأعلى الميرزا جواد التبريزي دام ظله الشريف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بمد تقديم وافر الاحترام والتقدير لساحتكم، وبعد الإتيان إلى الملبى التقدير أن يديم ظلكم الوارف على رؤوس المؤمنين، تأمل أن تنفضوا بالإجابة على الاستفتاءات المدرجة أدناه ولكم الأجر والثواب...

س ١ - ما رأي الشارع المقدس وعقيدة أهل بيت العصمة والطهارة بالمقولة التالية المتعلقة بالحديث عن آية: «قال رب أغفر لي ولأخي» [إل عمران/ ١٥١] وما هو حكم من يقول بها وهل أن هذه المقولة تنفق مع عقيدة العصمة الإمامية: «ولكننا قد لا نجد مثل هذه الأمور غارة بسترى العصمة، لأننا لانفهم المبدأ بالطريقة الغيبية التي تمنع من الإنسان مثل هذه الأخطاء في تقدير الأمور، بل كل ما هناك أنه لا يعصي الله في ما يعتقد أنه معصية، أما أنه لا يتصرف تصرفاً خاطئاً يعتقد أنه صحيح مشروع، فهذا ما لانجد دليلاً عليه، بل ربما نلاحظ في هذا المجال أن أسلوب القرآن في الحديث عن حياة الأنبياء، ونقاط ضعفهم يؤكد القول بأن الرسالة لاتتأني مع بعض نقاط الضعف البشري من حيث الخطأ في تقدير الأمور».

بسمه تعالى - إن الخطأ في تقدير الأمور مع الإعتقاد بالصحة ليس موجباً للعصية حتى يكون مبروراً للضرائع مع أن الآيات المباركة صرحت بطلب العزائم مما يدل على أن مبرورها أمر لا يرتبط له بالخطأ في تقدير الأمور، ولما لا بد بالآية المباركة حوسود بعض الأمور التي لاتناسب مع مقام النبي كقرار بونس، من قومه وإن لم تكن خالصة لهم صادرة من الله تعالى فيكون حوسوداً موجباً لطلب العزائم من الله تعالى مع ما به أن حسنات القرائن في الحديث، وأما في السؤال فهو ناسد لأننا لو فرضنا على النبي الخطأ في تقدير الأمور لم يحصل الوثوق بأوامره ونواهيه لجواز خطئه في إصدار الأمر عن الله تعالى مع عدم صدوره واختار لا يسع المقام للتصيل بما كثر من المذكور والله اعلم



جواب: ١ (من الرسالة الأولى):

في مقام التعليق على كلامنا: «إن الرسالة لا تتأني مع بعض نقاط الضعف البشري من حيث الخطأ في تقدير الأمور». قلتم: «لما ما ذكر في السؤال فهو فاسد، لأننا لم نجوزنا على النبي (ص) الخطأ في تقدير الأمور، لم يحصل الوثوق بأوامره ونواهيه لجواز خطئه في إصدار الأمر عن الله تعالى، مع عدم صدوره واقعاً».

ويؤيد على هذا القول: بأن الحديث كان وارداً في قصة موسى (ع) مع أخيه هارون (ع) عندما أخذ برأس أخيه يجره إليه وهذا الفعل يتعلق بالموضوعات الخارجية، وليس ناتجاً عن أمر إلهي. وقد دلّ الدليل العقلي على امتناع الخطأ في التبليغ لا في غيره - كما ذكرتم - وذكر أيضاً سيدنا الأستاذ السيد الخوئي (قدس) في جوابه على سؤال ورد في كتاب «منية السائل»، حيث قال: «انفسر الشيق من السهر المنوع على المعموم هو السهر في غير الموضوعات الخارجية». لذلك لا يصلح كلامكم لأن يكون نقضاً لما قلناه ودعوى بفساده، كما ذكرتم في الرد.

نموذج من الملزمة التي حملت أجوبة سماحة الشيخ التبريزي وتعليقات سماحة السيد فضل الله

الفهرس

٣	مقدمة
٥	العصمة
٧	يهدون بالحق
٩	عصمة الأنبياء عليهم السلام
١٧	أولي الأمر
١٩	عامل التربية
٢٢	العصمة اختيارية أم جبرية
٢٧	هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا
٢٩	عبس وتولّى
٣١	مقولات
٣٢	الشفاعة
٣٦	الولاية التكوينية

٤١	القضاء والقدر
٤٣	القيم السماوية
٤٥	الصراط
٤٦	نور الزهراء عليها السلام
٤٧	مصحف فاطمة عليها السلام
٥٣	ظلمات الزهراء عليها السلام
٥٧	الشعائر الحسينية
٥٩	بكاء الزهراء عليها السلام
٦٣	مصيبة كر بلاء
٦٥	مصادر قضية الحسين عليه السلام
٦٧	ملحق (١) بحث في العصمة
٨١	ملحق (٢) الزهراء عليها السلام
٨٧	ملحق (٣) وهمّت به..
٩٧	ملحق (٤) الشفاعة
١٠١	نموذج
١٠٣	الفهرس